الأمم المتحدة

A/57/PV.28

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٨**
الاثنين، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أغيلار سينسر (المكسيك).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ١١ و ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/57/2 و A/57/2/Corr.2)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد فالديفيزو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): باسم بلدي، أود أن أبدأ بالإعراب عن تضامننا مع حكومة وشعب إندونيسيا ومع أسر ضحايا العمل الإرهابي الذي وقع في نهاية الأسبوع الماضي. فقد كان هذا الحدث خطيرا جدا ومن المرجح أن يسترعي انتباه الأمم المتحدة وهي تصرِّف مسؤوليتها في ميدان السلم والأمن الدوليين.

والنظر المشترك في بندي جدول الأعمال هذين ليس مناسبا فحسب، بل إنه مهم أيضا بشكل خاص للعلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، سفير الكاميرون، على عرضه تقرير مجلس الأمن. ونود أن نشدد أيضا على أن هذه المناقشة تجرى في وقت هام جدا، نظرا للجهود الناجحة التي بذلها مجلس الأمن لاعتماد تقرير جديد عن أنشطته يقدم إلى الجمعية العامة ويكون أكثر مرونة وأكثر صلة، وحيثما أمكن أكثر تحليلا. وقد كان لهذه الجهود ما يبررها من حيث أنها عززت مزيدا من الشفافية في عمل المجلس؛ وأبرزت المسؤولية الخاصة التي يتحملها أعضاء المجلس تجاه الجمعية، والتي أشير إليها بلفظ المساءلة؛ وأسهمت في تحسين عمل هيئة كثيرا ما تعرّض تكوينها وأساليب عملها للتشكيك. وكانت التغييرات التي أدخلت على التقرير نتيجة الجهود الدؤوبة التي بذلها بصورة رئيسية الأعضاء المنتخبون في المجلس، أي الأعضاء الذين عهدت إليهم الجمعية بتمثيلها.

والانتقادات المتعلقة بصيغة التقرير الذي كان يرسل بصورة روتينية إلى الجمعية كان لها دائما ما يبررها وكانت معقولة. وقد أعرب عن قدر كبير من هذه الانتقادات في اجتماعات مثل الاجتماعات التي يجري عقدها هذين اليومين. ولذلك كان من أهم دواعي ارتياح كولومبيا، التي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-63585 (A)
0263585

ستنتهي مدى عملها في المجلس قريبا، أنها شاركت في هذه الممارسة المشتركة. ونود أن نؤكد على الدور الذي قامت به سنغافورة وأعضاء آخرون أبدوا دائما اهتماما شديدا بهذا الموضوع. ومن بين الأعضاء الدائمين، نخص بالإشادة بشكل خاص المملكة المتحدة، التي أظهرت استعدادا كبيرا للنظر في إصلاحات أساليب عمل المجلس بروح بنَّاءة.

وكما قلنا في المجلس، فإن اعتماد تقرير جديد درس لأعضاء هذا الجهاز الرئيسي، سواء كانوا دائمين أو منتخبين، بأن هذه الأشياء يمكن القيام بها دون إحداث اضطراب في الحالة السياسية. وهو درس أيضا للأمانة، التي أعربت في البداية عن الشك، بقولها إنها لم تكن تشعر بالارتياح بشأن تلك الممارسة.

ومع ذلك، لا يمكن أن نسر بالتقرير الجديد إلا إذا حقق الشئ الوحيد ذا الأهمية حقا؛ أي عندما يتبين أنه أسهم بطريقة أفضل في وضع يمكِّن فيه أعضاء الجمعية العامة وأعضاء المجتمع الدولي من مراقبة عمل مجلس الأمن بشكل حاسم. والتقرير، بشكله الجديد، يجب أن يسهم الآن في هذه الرؤية النقدية الجديدة، ويعزز مناقشة أكثر ثراء بالمعلومات، ويمكن أعضاء المجلس من العمل بطريقة يمكن بها لسائر أعضاء الأمم المتحدة أن يفحصوا عمله بشكل بناء أكبر.

ومع ذلك، فكل ما يمكننا قوله حتى الآن هو إن التغييرات كانت ذات فعالية محدودة. ولهذا قد يكون من المفيد جدا مواصلة إجراء إصلاحات بقدر الإمكان – إصلاحات قائمة على الاقتراحات والآراء الواردة في المناقشات – مثل هذه المناقشة الجارية اليوم، وأيضا على الالتزام والتضامن المتجدد بصوت الجمعية العامة في المجلس.

وعند النظر في التقرير الأخير فيما يتصل بالتجديدات الأخرى، نعتقد أن اقتراح الأمين العام في الوثيقة A/57/387 بشأن تدوين التغييرات التي وقعت كأساليب عمل اقتراح مناسب جدا. وهذه الممارسة معقولة من الناحية السياسية ومن شأنها أن تكون إسهاما كبيرا في الشفافية دون الإضرار بالنظام الداخلي المؤقت.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واجه مجلس الأمن تحديات كثيرة. كان هناك انهيار نظام طالبان وإحلال بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان؛ وكان لا بد من اتخاذ تدابير ضد الإرهاب الدولي في لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والتي ترأسها كولومبيا، ولجنة مكافحة الإرهاب، التي ترأسها المملكة المتحدة. وكانت هناك تغييرات أيضا في وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في أعقاب استقلالها؛ وتحركت حالة التوقف في الصراع في أنغولا قدما بعد موت جوناس سافمبي، وتبذل الآن جهود جديدة لإحلال السلام في ذلك البلد؛ وأجريت انتخابات رئاسية في سيراليون، بمشاركة الجبهة المتحدة الثورية، باعتبارها حزبا سياسيا. وأود أن أشير إلى العلامات الإيجابية الأولى فيما يتعلق بالاتفاقات السياسية العامة، وبداية الانسحاب، الذي يجب أن يكون نهائيا، للقوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، أود أن أبرز قرار لجنة ترميم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، والحالة المتعلقة بالأمن في الصومال، وإمكانية قيام عملية مصالحة.

وربما يكون من المبكر جدا إعطاء تقييم حاسم معقول لهذه الأعمال، لكن في كل الحالات التي ذكرتها، سيعتمد نجاح المجلس وفشله إلى حد كبير على الدافع الذي سيتوافر لديه في الأشهر والسنوات المقبلة. ويجب أن يكون هناك التزام حقيقي في مجلس الأمن بالدفاع عن المصلحة الجماعية، والتغلب على إغراء العمل بطرق حصرية تؤيد المصالح الوطنية وحدها أو أهدافا أقل أهمية.

سأختتم بياني بتعليقات قليلة تتعلق بإصلاح مجلس الأمن. إن التقدم الذي أحرز في المجموعة الثانية، يمكن أن يؤدي إلى مناقشة أكثر واقعية بشأن هذا الموضوع. ومن المعترف به أن توسيع مجلس الأمن لا يزال مسألة خلافية. لكن إذا شجعتم، سيدي الرئيس، أعضاء المجلس على إجراء حوار بشأن أهداف أكثر واقعية، ربما نتمكن من الاتفاق على توسيع العضوية غير الدائمة. وهذا يمكن أن يصاحبه تكثيف للجهود لصالح إصلاحات بناءة في أساليب العمل التي ينبغي أن تتسق مع النهج الشامل المتخذ إزاء الموضوع كما وصف في إعلان قمة الألفية.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أعرب عن التعازي القلبية لحكومة وشعب إندونيسيا ولأسر ضحايا الانفجار الذي وقع في بالي. ونعرب أيضا عن تعاطفنا العميق مع كل البلدان التي راح مواطنون منها ضحايا لهذا الحدث المأساوي.

إن دراسة هذا البند هذا العام مختلفة من نواح عديدة، أولا، شكل تقرير مجلس الأمن أعيد رسمه استجابة للآراء والمقترحات التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وثانيا، جمع التقريران معا لمناقشة مشتركة، الأمر الذي يحقق الانسجام والمنطق لدراستنا لهاتين المسألتين وثيقتي الصلة. وأخيرا، وهو ربما الأكثر أهمية، أن هذه المناقشة المشتركة تجري في وقت تخيم فيه سحب الحرب فوق رؤوسنا، ويمكن فيه لعمل مجلس الأمن، أو عدم عمله، أن يحدث اختلافا بين الحرب والسلام.

ولذلك يأمل وفد بلدي أن يراعي مجلس الأمن بالفعل وجهات النظر التي سيعرب عنها خلال اليومين المقبلين. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ اسبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وباكستان، وشيلي، بانتخابها لعضوية المجلس.

لقد ظل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، يتداول، طوال تسع سنوات بشأن طريقة جعل المجلس ديمقراطيا، تمثيليا يستجيب لاحتياجات كل أعضاء الأمم المتحدة.

لا حاجة إلى طرح سؤال بشأن المدى الذي وصل إليه التقدم من دورة للجمعية العامة إلى أخرى. لقد أصبح من قبيل الطقوس أن تحيط دورات الجمعية السابقة علما بتقرير الفريق العامل، وأن ترحب بالتقدم المحرز وتقرر أن تواصل دورة الجمعية العامة التالية النظر في إصلاح مجلس الأمن عن طريق هذا الفريق العامل.

وخلال الدورة الثانية للفريق العامل، أكدت المناقشة مع أعضاء المجلس التقدم المحرز في عمل المجلس بشأن إصلاحاته. واتخذت بالفعل بعض الخطوات فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، وهذه تتضمن تحسينات في صيغة (أرياس)، واجتماعات مع البلدان المشاركة بقوات، وإحاطات إعلامية للبلدان الأخرى المشاركة في عمليات حفظ السلام يدلي بها رئيس مجلس الأمن للدول غير الأعضاء بالمجلس، وتوفير مشاريع القرارات والمحاضر الموجزة للاجتماعات والمشاورات غير الرسمية في مجموعها. هذه جميعها إجراءات مشكورة، تضيف قيمة إلى عملية إصلاح مجلس الأمن. إلا أنها، لا تعالج لب الموضوع: اختلال التوازن في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. إن ما تريده البلدان النامية هو ممارسة حقها الديمقراطي المتمثل في المشاركة في صنع القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

اسمحوا لي أن أذكر بأن قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أقر ضمن ما أقر، في الفقرة الخامسة من الديباجة، بما يلي:

”وإذ تسلم بضرورة استعراض عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة إزاء الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة، ولا سيما من البلدان النامية، فضلا عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية،“.

ويشير القرار إلى زيادة عدد البلدان النامية، التي تشكل الأغلبية الساحقة في عضوية المنظمة. وهو يذكر ما طرأ من تغيرات على العلاقات الدولية كون هذه التغيرات تشكل جدول أعمال مجلس الأمن، وتقريبا دون استثناء، فهي في معظمها إما تؤثر وإما تقع في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. لذلك فمن المنطق أن تدعو البلدان النامية إلى توفير تمثيل مناسب لها في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإن ناميبيا تظل متشبثة بقرار الاتحاد الأفريقي القاضي بأن أفريقيا تستحق أن تحظى بمقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن. فقرار أفريقيا الذي يقضي بأن يتم شغل هذين المقعدين الدائمين لأفريقيا على أساس التناوب يدلل على روح جماعية وتمثيلية وديمقراطية تتوخاها أفريقيا في هذه القضية الحيوية.

وأكد قرار مجلس الأمن رقم ١٢٣٤ (١٩٩٩)، ضمن جملة أمور، على السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ودعا القرار نفسه إلى انسحاب القوات الأجنبية التي لم تدع إلى دخول أراضي ذلك البلد. ونحن نرحب بالتطورات الأخيرة في ذلك الصدد. ونشجع توصية الأمين العام الداعية إلى زيادة قوام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونناشد المجلس تطبيق تلك التوصية. ونتطلع إلى تقرير مجلس الأمن بشأن الاستغلال اللاقانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونعرب عن رغبتنا في أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الملائمة كي تعود تلك الموارد بالفائدة على أصحابها الشرعيين – وهم شعب ذلك البلد.

وفي أنغولا، فإننا نحيط علما بالاتفاق الحاصل في المجلس على استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في أنغولا. ويحدونا الأمل في أن تقدم كل المعونات اللازمة والمطلوبة إلى الشعب الأنغولي ضمن تعزيز السلم. وفي هذا الصدد، فإننا نناشد المجتمع الدولي تقديم المعونة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها في أنغولا.

وما الانتخابات الناجحة التي جرت في سيراليون إلا بداية لتعزيز بناء السلم. ويستدعي الوضع حول سيراليون استمرارية وجود الأمم المتحدة وانخراط المجتمع الدولي في ذلك البلد.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، رحبنا أخيرا وبسرور بدولة تيمور الشرقية في مجتمع الأمم. ونهنئ شعب ذلك البلد بذلك الإنجاز العظيم. وقد أثنى رئيس جمهورية تيمور الشرقية خلال خطابه بمناسبة انضمام بلاده على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام لما قدم من عون لشعب تيمور الشرقية في تحقيق حقهم في تقرير المصير.

وأضاف يقول إن لشعب الصحراء الغربية أيضا الحق في تقرير المصير. ولذلك فالسؤال الجوهري الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا هو، ما الذي عمله مجلس الأمن، وبالخصوص، في تيمور الشرقية، وما الذي ينبغي أن يعمله في حالة الصحراء الغربية؟ هل يبدي المجتمع الدولي نفس العزم في سبيل تنفيذ خطة التسوية المتعلقة بالصحراء الغربية وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير؟

اسمحوا لي أن أشير إلى أن تقرير مجلس الأمن قيد النقاش، أشار إلى مسألة الصحراء الغربية في المقدمة فقط وتم

إغفالها تماما من النشاطات المتعلقة بالمسائل التي ينظر فيها مجلس الأمن بموجب مسؤوليته عن صون الأمن والسلم الدوليين. ونحن نطالب بأن، يتم تصحيح هذا الحذف الخطير. وتدعو ناميبيا مجلس الأمن إلى أن يحرص على تطبيق خطة الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية. ولذا ينبغي للأمين العام أن يواصل العمل من أجل بلوغ هذه الغاية.

إن تقرير مجلس الأمن يشير عن صواب إلى أن المجلس قد حقق إنجازات هامة من خلال لجنة مكافحة الإرهاب وبالدرجة التي تعاون فيها مع جميع الدول الأعضاء في متابعة قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك مساعدة الدول الأعضاء التي تطالب بالمساعدة المالية والتقنية. وإننا نؤكد على ضرورة أن يكفل مجلس الأمن، ضمن أمور أخرى، تقديم المساعدة للبلدان النامية في سياق تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن ناميبيا على يقين أن كافة قرارات المجلس ينبغي أن تنفذ من جانب الأطراف المعنية، ومن شأن الإخفاق في ذلك أن يؤدي إلى فقدان المجلس، وفي الحقيقة، المنظمة بأكملها المصداقية. ولكن عندما يعتمد مجلس الأمن أربعة قرارات بالإجماع بشأن الشرق الأوسط خلال الفترة قيد النقاش و لم يتم تنفيذ أي منها، فما هي الرسالة التي يمكن إرسالها إلى الأطراف المتنازعة وبوجه الخصوص إلى الشعب الفلسطيني، الذي يكمن أمله الوحيد في تنفيذ قرارات مجلس الأمن؟ إن المجلس ملزم بألا يدخر جهدا في سبيل تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

أما بشأن العراق، فإن تقرير مجلس الأمن يذكر، ضمن جملة أمور، أن حوار الأمين العام مع العراق قد تجدد وأن، أعضاء المجلس قد أيدوا هذه العملية. ويرى وفدي أن لهذه العملية مزاياها ويحث على استمرارها.

لقد أتيحت الفرصة لكل الأعضاء من خلال جهودهم لجعل عمل الأمم المتحدة أكثر شفافية، لإبداء آرائهم قبل النظر في قرارات مجلس الأمن. وهذا ما حدث تحديدا فيما يتعلق بقرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، والسلم والأمن، وبالبيان الرئاسي، بشأن نزع السلاح وإعادة تسريح الجنود والاندماج في المجتمع، على سبيل المثال لا الحصر. إن قرارات مجلس الأمن ملزمة لكل الدول الأعضاء. وقرارات المجلس تتخذها قلة نيابة عن كافة أعضاء المنظمة. ولذا فمن المنطقي، أن يستمع المجلس إلى آراء ووجهات نظر كافة الدول الأعضاء قبل اعتماد القرارات، ولا سيما فيما يتعلق بالفصل السابع من الميثاق، والتي إنفاذها إلزامي.

إن إضفاء المزيد من الديمقراطية على المجلس وزيادة عدد أعضائه ينبغي أن ينظر إليهما باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة. وبالتالي، لا يمكن أن نضفي الشفافية على باقي أجزاء منظومة الأمم المتحدة ونترك مجلس الأمن على حاله. إن إرجاء النظر إلى مالا نهاية في توسيع عضوية مجلس الأمن وإضفاء الديمقراطية عليه سوف يؤديان إلى التآكل التدريجي لمكانته.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أنقل، من خلالكم، مؤاساة وفدي لشعب إندونيسيا على الأحداث المأساوية التي وقعت في ذلك البلد مؤخرا.

وأود أن أعرب عن تقديري لرئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم لجمهورية الكاميرون، لعرضه تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ اسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي بانتخابها أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن للسنتين ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

إن تقرير مجلس الأمن يوفر نظرة نافذة لا تقدر بثمن في أنشطة المجلس التي اضطلع بها السنة الماضية. ووفقا للتقرير، فقد عقد المجلس ١٩٢ جلسة رسمية، تتألف من ١٥٩ جلسة علنية و ٣٣ جلسة سرية. وحتى الجلسات التي عقدت على صيغة أريا عقدت أيضا مع وجود ممثلين للمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام. واعتمد المجلس أيضا ٧٣ قرارا وأصدر ٤٥ بيانا رئاسيا. وعلاوة على ذلك، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته، ونظر في تقارير عديدة من الأمين العام واستعرض وأعد وثائق، واستعرض رسائل من الدول والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية.

والتقرير الذي يسلط الضوء على مسائل مثل صون السلم والأمن الدوليين وأساليب عمل مجلس الأمن، يمثل مجهود المجلس لجعل نفسه خاضعا للمساءلة لعضوية الأمم المتحدة، وفقا لأحكام المادة الرابعة والعشرين من الميثاق.

ومما يشجع نيجيريا أن المجلس بدأ يستجيب بشكل إيجابي للمطالبة بأن يكون التقرير أكثر طابعا تحليليا وإيجازا وسهولة في القراءة. وقد حدث تخفيض كبير في حجم التقرير، وقُدِّم المزيد من المعلومات الإحصائية. والمقدمة، التي تختصر أنشطة المجلس على حسب علاقتها بمناطق الصراعات المعينة في العالم، مقدمة طيبة، لأنها تجعل التقرير سهل القراءة وتجعل الوصول إلى المعلومات سهلا. وإننا نشيد بهذه الصيغة الجديدة ونحث على تحقيق المزيد من التحسين أثناء تقدم عمل المجلس.

ويود وفدي أن يتناول العناوين المحددة التالية في التقرير.

أولا، هناك موضوع صون السلم والأمن الدوليين. ولا يزال موضوعا الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين يشكلان تحديات هائلة لمجلس الأمن. ونلاحظ أنه على الرغم من أن المجلس نجح في إحراز تقدم في حل بعض الصراعات، كما ينعكس ذلك في الزيادة الملحوظة في عدد اتفاقات السلام، فإن المجلس، بالاقتران مع المجتمع الدولي، لا يزال يحتاج إلى المزيد من العمل لجعل العالم مكانا أكثر سلاما للعيش فيه. وفي هذا الصدد، تؤيد نيجيريا إشراك المجتمع الأوسع، بما في ذلك المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية، في عملية منع نشوب الصراعات، وإدارتها وحلها. وما من شك في أن إسهاماتها الجماعية قد ساعدت كثيرا على تخفيض الضغوط الاجتماعية – السياسية والاقتصادية، التي كثيرا ما يؤدي انتشارها إلى الصراع العنيف أو، أحيانا، إلى الحرب.

وبشأن موضوع سيراليون، فإننا نلاحظ التقدم الذي أحرز منذ إجراء الانتخابات الديمقراطية في ذلك البلد. وإننا ندعم خطة مجلس الأمن لتعديل البعثة والانسحاب، ونأمل تحري الحذر في التنفيذ لضمان ألا يحدث أثر سلبي على الأمن في البلد.

وإننا ندعو المجلس إلى المساعدة على إكمال إدماج المقاتلين السابقين. وينبغي أن يشمل تقديم المساعدة أيضا تدريب شرطة وجيش سيراليون، اللذين سيكونان مسؤولين كلية عن صون السلم في البلد بعد انسحاب قوات الأمم المتحدة. وتجب مساعدة حكومة سيراليون أيضا على إنشاء إدارة مدنية ومؤسسات سياسية فعالة، وخصوصا المحاكم، التي ستكفل التنفيذ العملي لحكم القانون.

وتؤيد نيجيريا جهود مجلس الأمن في مواجهة وضع إنساني وسياسي وأمني معقد في دول اتحاد نهر مانو. ومع ذلك، فإننا ندعو إلى ترتيب أمني شامل لاتحاد نهر مانو بأسره، بدلا من الاستراتيجية المخصصة الحالية. ونثني على زيارة مجلس الأمن التي قام بها إلى المنطقة في السنة الماضية

ونحث على المحافظة على الزخم الذي أحدثته، نظرا للحالة السياسية المائعة نوعا ما في المنطقة.

ونشيد بمجلس الأمن على تيسير عملية السلام في أنغولا ونرحب بإنشاء بعثة معززة للأمم المتحدة، لأن هذا من شأنه تعزيز المساعدة التي تمس الحاجة إليها في برنامج بناء السلام والتسريح والإيواء.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال نيجيريا ملتزمة بدعم مجلس الأمن لينجز ولايته الحالية في ذلك البلد. ونرحب بتوصية الأمين العام بتمديد الولاية. ونشيد بالمساعدة التي قدمها المجلس لبرنامج تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل، ونحث البلدان المساهمة بقوات على توفير قوات وموظفين ومعدات لوحدة خدمات المطارات التي تشتد الحاجة إليها. وستواصل نيجيريا دعمها للحوار فيما بين الكونغوليين، الذي نأمل أن يؤدي إلى سلام دائم وأن يتبلور في تشكيل حكومة تشمل الجميع.

وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يدعما عملية السلام التي تقودها جنوب أفريقيا في بوروندي. وفي هذه الأثناء، ندعو جميع الأطراف إلى إعطاء فرصة للسلام ومراعاة وقف إطلاق النار لضمان الدعم الدولي الفعال لتسوية الصراع.

وفيما يتعلق بموضوع الإرهاب، تلاحظ نيجيريا استجابة مجلس الأمن الفورية لخطر الإرهاب بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، باعتماد القرارين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اللذين أدانا الهجمات وأنشآ لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. وقد حفزت لجنة مكافحة الإرهاب تشكيل تحالف دولي لمكافحة الإرهاب، وأثبت هذا الأمر تصميم مجلس الأمن على الوفاء بواجبه الملقى على عاتقه بموجب الميثاق لصون السلم والأمن الدوليين. ولا ننفك ملتزمين بالجهد الدولي الرامي لمكافحة الإرهاب الدولي في جميع تشعباته.

ومن ناحية أساليب العمل والإحاطة الإعلامية للبلدان المساهمة بقوات، تشيد نيجيريا بالإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها مجلس الأمن للبلدان غير الأعضاء في المجلس، وكذلك الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رؤساء المجموعات الإقليمية. ونلاحظ انتظام هذه الاجتماعات والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، وخاصة نظام تقديم الإحاطة الإعلامية، الذي أدخل حديثا، للبلدان المساهمة بقوات قبل أن يقدم تقرير الأمين العام عن البعثة إلى مجلس الأمن. وإننا نعتبر هذه الممارسة تطورا طيبا، لأنها تمكن البلدان المساهمة بقوات من الإعراب عن وجهات نظرها وتقديم أفكار ومقترحات للتحسين العام لولاية حفظ السلام. ونيجيريا بوصفها مساهما رئيسيا بالقوات، تعتقد أن مواصلة مجلس الأمن لعملية التشاور هذه من شأنها إنهاء الاحتكاك وتيسير وجود بعثات فعالة لحفظ السلام في الميدان.

ونحن نحث على أن تظل الجلسات الشهرية الختامية لمجلس الأمن غير رسمية وتفاعلية ما أمكن. ونؤيد هذه الجلسات، لأنها تتيح للدول الأعضاء الفرصة لتبادل وجهات النظر مع المجلس، وتمكنها أيضا من الانتفاع بالدروس المستفادة من كل الأطراف.

ونلاحظ أن مجلس الأمن أوفد عددا من البعثات المخصصة إلى بعض مواقع الصراع خلال الفترة قيد الاستعراض. وتقدر نيجيريا هذه الاستراتيجية وتؤيدها. ونعتقد أن هذه البعثات ستعزز قدرة مجلس الأمن على تقييم الحالات في الميدان وتوقع ما يمكن أن يحدث، وعلى أن يمنع ويستجيب لهذه الحالات بالشكل الملائم. ولكن، مازلنا نحث على دعوة المسؤولين في المنظمات دون الإقليمية والمنظمات

الإقليمية إلى المشاركة في هذه البعثات. وعلى المجلس أيضا أن يسعى إلى مزيد من التشاور مع المنظمات دون الإقليمية والمنظمات الإقليمية قبل إيفاد البعثات. وفي هذا الصدد، تثني نيجيريا على بعثات المجلس إلى غرب أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونحث على القيام بالمزيد من هذه البعثات، لأن هذه الزيارات ترفع من المعنويات ويمكن أن تشجع على الحكم الرشيد في تلك البلدان.

وتؤكد نيجيريا مجددا دعمها للمناقشات الموضوعية في المجلس بشأن مسائل مثل منع نشوب الصراع المسلح، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحفظ السلام على الصعيد الدولي، والمساواة بين الجنسين وحفظ السلام، والمدنيين في الصراعات المسلحة. ولطالما قدمت هذه المناقشات الفرص للمجلس والدول الأعضاء للتركيز على المسائل ذات الصلة بغية التوصل إلى الحلول الملائمة. ونرجو أن تستمر مثل هذه الجهود.

ولعلنا نذكر أنه خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، أعاد إعلان الألفية التأكيد على الإيمان بالأمم المتحدة وميثاقها كأساس لا غنى عنه من أجل تحقيق عالم ينعم بمزيد من السلام والازدهار والعدالة. كما التزم الإعلان بتكثيف الجهود الرامية إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. لذلك، تعيد نيجيريا التأكيد على دعمها لهذا الإعلان. ونعتقد أيضا أن مجلس الأمن يحتاج إلى التأمل مليا في وقائع القرن الحادي والعشرين من أجل خدمة مصالح منظمتنا وميثاقها بصورة أفضل، لا سيما في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، ستظل نيجيريا تؤيد زيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة على أساس توزيع جغرافي منصف، تمشيا مع موقف الاتحاد الأفريقي، الذي يطالب بالحصول على مقعدين على الأقل من المقاعد الدائمة لأفريقيا في مجلس أمن موسع.

وفي الختام، تتعهد نيجيريا بتقديم الدعم لجهود مجلس الأمن لكي يكون أكثر استجابة للتحديات العالمية وتطلعات الدول الأعضاء، ونؤكد من جديد عزمنا على تشجيع المجلس على مواصلة العمل من أجل تحسين أساليب عمله والاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين على الوجه الأكمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): في ظل الظروف الراهنة، فإن مناقشتنا لتقرير مجلس الأمن عن الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢ تصبح مهمة فريدة من نوعها. وإذ نستعرض تقرير مجلس الأمن، فإننا نرى المجلس يواجه مسألة، مثل الحالة في العراق، تتطلب إجراءات عاجلة وناجعة تتمشى تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وكما قال الأمين العام، السيد كوفي عنان، بحق في خطابه أمام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر:

> ”إنني أحث العراق على الامتثال لالتزاماته من أجل شعبه ومن أجل النظام العالمي. وإذا ما استمر تحدي العراق فيجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته“. (A/57/PV.2، ص.٣)

وفي نهاية المطاف، فإن جعل مجلس الأمن متصلا بالمسائل الحاسمة اليوم هو السبيل الأمثل لتعزيز أهميته وسلطته ومكانته.

وإننا نتطلع إلى المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن العراق، التي من المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا الأسبوع بناء على مبادرة من حركة عدم الانحياز. وهذه المناقشة ضرورية ومفيدة بلا أدنى شك . ولكن، لكي نعزز سلطة الأمم المتحدة والعمل بروح تعددية الأطراف، فإن

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ترى أن من المناسب أن يعتمد المجلس قرارا بشأن العراق يتضمن إشارة قوية وواضحة.

ونرى أن مجلس الأمن قدم تقريرا موجزا وسليما. وبالإضافة إلى هذا التقييم العام، اسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات المتعلقة بمسائل وردت في التقرير.

فقد لاحظنا مع الارتياح التحسين في أساليب عمل المجلس، لاسيما زيادة درجة الشفافية. ونرحب أيضا بالجلسات الختامية التي يعقدها مجلس الأمن بصورة دورية، وكذلك ممارسة بعض الدول غير الدائمة العضوية التي تتمثل في تقديم إحاطات إعلامية منتظمة للدول غير الأعضاء بشأن المسائل ذات الأهمية الحاسمة.

ونثني على رد الفعل السريع والإجماعي من مجلس الأمن إزاء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها. ويجب أن تظل مكافحة الإرهاب الدولي على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا عاليا أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب، برئاسة السفير غرينستوك، ممثل المملكة المتحدة، ونقدر أيضا إسهامها الرئيسي في متابعة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونرجو أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته وأن يدلل على قيادته في حالات أخرى عرض لها التقرير- وهي حالات يواجه فيها العالم تهديدات نووية من جانب دول أعضاء أطراف في نزاعات قد تكون ذات طابع ثنائي أو إقليمي، إلا أنها قد تكون لها آثار عالمية محتملة.

إن التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي هو بالتأكيد أكثر المسائل مشقة وحساسية بالنسبة لمجلس الأمن، والأمم المتحدة برمتها. لذلك، نرى أن على مجلس الأمن أن يواصل بذل جهوده لتنفيذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، فضلا عن القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بما في ذلك مبادرة السلام المعتمدة في مؤتمر القمة العربي في آذار/مارس ٢٠٠٢.

وإننا نتفق تماما مع التقييمات الواردة في التقرير بشأن منطقة البلقان. وفي هذا الإطار، نود أن نؤكد على المساهمة الكبيرة لمجلس الأمن والأمين العام في إحراز التقدم في إدارة الأزمات في تلك المنطقة. وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تمكنت الأمم المتحدة من الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. ولكن النزاعات العرقية والجريمة المنظمة وجمع الأسلحة الصغيرة لا تزال من المهام شديدة الأهمية التي ينبغي التصدي لها.

وعند التصدي للمسائل المتصلة بالسلام في المنطقة وبالاستقرار في بلدي، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، عمل مجلس الأمن بطريقة متأنية وتعاونية. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى اتخاذ القرار ١٣٧١ (٢٠٠١). وهذا مثال رائع على الاستجابة السريعة والمدروسة والفعالة من قبل مجلس الأمن إزاء أحداث وتطورات كانت مصدر قلق ليس بالنسبة لبلدي فحسب، وإنما لجيرانها المباشرين وللمنطقة بأكملها.

إن التزام الأمم المتحدة بالعمل في كوسوفو يكتسي أهمية بالغة في الحفاظ على السلام والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا. ولهذا السبب، فإن العمل امتثالا لقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٤٤ (١٩٩٩) و ١٣٤٥ (٢٠٠١) أمر ضروري. والمعايير القياسية التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام، والتي تعني وضع المعايير قبل المركز، تتمشى تماما مع ذلك.

ونحن على اقتناع راسخ بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم المحكمة الجنائية الدولية دون شروط، وأن يكفل عدم

المساس بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وفي هذا السياق، نؤيد كل جهد تبذله المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لضمان مثول جميع مجرمي الحرب الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام أمام العدالة دون مزيد من التأخير.

وفيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات والمسائل الإنسانية، نجح مجلس الأمن في إحراز تقدم ملحوظ. فقد أعرب المجلس، باتخاذه القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١) بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، عن التزامه التام بمواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي (A/55/305) وتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985). إن العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن والأمين العام في مجال تطوير إطار للسياسات العامة لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة يستحق دعمنا الكامل. فهو يمثل إسهاما مهما في وضع نهج متماسك من جانب الأمم المتحدة من أجل حماية السكان المدنيين أثناء الصراعات المسلحة.

وهذه المناقشة التي تتناول تقرير مجلس الأمن، تمثل أيضا فرصة للتأمل في أحوال الأمم المتحدة ككل. وعندما نسعى إلى جعل الأمم المتحدة مؤسسة قوية متعددة الأطراف في عصر العولمة، علينا أن نتأكد من أنها تتمتع بالمصداقية في كل ركن من أركان المعمورة. وعلى مجلس الأمن أن يقوم بدور أساسي في هذا الصدد.

إن تعزيز منظومة الأمم المتحدة يأتي في مقدمة المسائل المدرجة في جدول أعمالنا المشترك؛ كما أنه يعني ضمنا ضرورة إصلاح مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، يجب أن نكون على وعي مستمر بأن سلطة المجلس في صنع القرار تنبع من قدرته على اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة تستند إلى مبررات واقعية. وآخر تقرير لمجلس الأمن، في رأينا، يتضمن بعض العناصر التي ترقى إلى تلك التوقعات. ومع ذلك، فإن هدفنا الأخير يجب أن يتمثل في جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر جدوى وأكثر قوة وفعالية. ومن أجل ذلك، يجب أن يعي كل واحد منا أنه لا يمكن لأحد، في هذا الوضع، أن يتصرف كالنعامة ويدفن رأسه في الرمال.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يعرب عن ترحيبه بقيام الجمعية العامة بإجراء مناقشة مشتركة للبند المعنون ”تقرير مجلس الأمن“ والبند المعنون ”مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة“، وذلك لقناعتنا التامة بالصلة الوثيقة بين الموضوعين. كما أن هذا الترتيب يعد بداية موفقة نحو ترشيد أعمال الجمعية العامة، وتشجيعا للأمين العام على مبادراته الرامية إلى تحقيق المزيد من الفعالية في أعمال أجهزة الأمم المتحدة لكي تستجيب على النحو الواجب لحاجات شعوب العالم التي أنشئت هذه المنظمة من أجلها.

إن التقريرين المعروضين علينا الآن يشتملان على مجموعة من التدابير بشأن تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن. وقد بدأ المجلس بالفعل بالعمل بالبعض منها. فتقريره السنوي، كما يرد في الوثيقة A/57/2، يبرهن على أن التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام أصبحت ممارسة ثابتة. والتقييمات الشهرية لرؤساء المجلس المتعاقبين مفيدة للغاية. وهناك زيادة مطردة في عقد الاجتماعات الرسمية المفتوحة. والجديد في تقرير هذا العام أنه لم يشتمل على الكثير من الوثائق التي دأب المجلس على تضمينها في تقاريره السابقة، مما جعل التقرير أصغر حجما، بالإضافة إلى تضمينه معلومات إحصائية عن مداولات المجلس، مع لمحة تحليلية عامة في مقدمته. ونحن نتطلع إلى ما ينوي المجلس إدخاله من تحسينات على تقاريره المقبلة وفقا للخطوط العامة المبينة في الجزء الثالث من تقريره لهذه الدورة.

إن هذه التحسينات انطلقت في معظمها من العمل الجاد للفريق العامل المفتوح العضوية. ونحن نثني على ذلك، ولكن من الواضح جدا أنه لا يلبي ما كنا نطمح إليه ونصر على ضرورة تحقيقه. فتقرير المجلس لم يتضمن إلا إشارات عابرة عن المشاورات غير الرسمية. وما نريده هو أن يتضمن التقرير ما دار في هذه المشاورات التي أصبحت الآلية الحقيقية لصنع القرار، وهي عملية تتم في الغالب حتى قبل أن يبدأ المجلس في مناقشة المسائل قيد النظر. والصحيح هو أن يبدأ هذه المشاورات بكامل هيئته، بعد مناقشة عامة مفتوحة لا العكس، حيث تجد الغالبية الساحقة من أعضاء هذه المنظمة نفسها أمام أمور تقررت سلفا وما عليها إلا القبول والبصم. نريد من مجلس الأمن أن يعزز صلاته مع كل الدول وخاصة التي لها علاقة بما ينظر فيه من قضايا. ويجب أن يوسع المجلس تعاونه مع المنظمات والترتيبات الإقليمية وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. ونحن نؤيد الاقتراح بأن يجري المجلس مراجعة شاملة لكل ما يقوم به من عمل، وأين نجح وحالات الفشل وأسباب ذلك. ومن المهم أيضا أن يتخذ المجلس الاجراءات التي تجعل من هذه التدابير إجراء ملزما له في عمله، والرد بالإيجاب على اقتراح الأمين العام بوجوب تقنين التحسينات التي أدخلها على طرق وأساليب عمله.

إن تعزيز علاقة مجلس الأمن مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. فمن غير المقبول أن تقتصر علاقته بالجمعية العامة على تقريره السنوي. والمطلوب هو أن يرفع المجلس إلى الجمعية العامة تقارير خاصة كما هو منصوص عليه في المادة الخامسة عشرة والمادة الرابعة والعشرين من الميثاق، حتى يتعاون الجهازان على نحو أوثق، بما في ذلك في المسائل ذات الصلة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين. ومن الهام جدا تعزيز صلات المجلس مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع محكمة العدل الدولية، والتماس فتوى المحكمة فيما ينظر فيه من قضايا قانونية.

ويتعين أن يضطلع المجلس بمسؤولياته بحياد وموضوعية وبعيدا عن الانتقائية والكيل بمكيالين والتعامل بمعيارين، وألا ينجر وراء رغبات من يريدون تسخيره لخدمة أغراضهم الخاصة. وإذا كانت الشفافية والديمقراطية هما اللتان يتم الحكم بهما على مشروعية الحكومات الوطنية، فالأولى أن يطبق هذا المعيار على جميع أجهزة الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس الأمن. فالاجتماعات التي تجرى خلف أبواب مغلقة بين عدد محدود جدا من أعضاء المجلس، وبدون علم بقية أعضائه وعلم من تعنيهم المسألة، ممارسة يجب أن تتوقف تماما. وإن السكوت على ذلك لن يعني إلا شيئا واحدا، وهو القبول بأن تستأثر دولة واحدة أو قلة من الدول دائمة العضوية بزمام صنع القرار بالمجلس، وهو ما يشكك في شرعية ما يعتمده من قرارات، بل وينسف كليا القول بأن هذا الجهاز يعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي.

إن قدرة مجلس الأمن على الوفاء بالتزاماته المقررة بموجب الميثاق ستتعزز بالتأكيد عندما يتحقق التوزيع الجغرافي العادل في عضويته. ويحتوي المرفق الرابع من تقرير الفريق العامل على مقترحات عرضت من الدول فرادى، ومن قبل مجموعة من الدول كما هو الحال بالنسبة لحركة عدم الانحياز. وفي هذا الجانب، فإن موقفنا هو أن المساواة التامة في السيادة بين الدول يجب أن تكون الأساس لأي جهد يرمي إلى توسيع عضوية مجلس الأمن. ونحن نفضل أن تقتصر الزيادة على فئة الأعضاء غير الدائمين. فلسنا في حاجة إلى أعضاء دائمين جدد يكرسون استمرار التمييز بين أعضاء الأمم المتحدة. وبالتأكيد فإننا لن نقف ضد أي اتفاق يتحقق بشأن الزيادة في هذه الفئة، بشرط ألا يتم ذلك بشكل انتقائي أو استنادا إلى معايير من قبيل منح الأولوية لمن يتحمل أعباء أكبر في ميزانية المنظمة، أو لديه القدرة على توفير قوات ومعدات أكثر لقوات حفظ السلام التابعة لها، لأنه ليس لذلك إلا نتيجة واحدة وهي تقوية قبضة الأقوياء

والأغنياء على مجلس الأمن وتوجيهه على حساب مصالح الدول الصغيرة والفقيرة التي تشكل الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة. وبالتالي فإنه من الهام والأساسي في شأن زيادة الأعضاء الدائمين هو تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، ومراعاة وضع الدول النامية التي لا تمثل في هذه الفئة. فأفريقيا ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن رغم أنها تشكل ثلث أعضاء المنظمة. وهذا خلل يجب إصلاحه، والاعتراف بالمطلب الشرعي للقارة حسبما تم الإعراب عنه في مؤتمر قمة هراري عام ١٩٩٧ وهو منح القارة الأفريقية مقعدين دائمين بمجلس الأمن الموسع لشغلهما من قبل دول القارة بالتناوب، ووفقا للمعايير التي يتفق عليها الأفارقة فيما بينهم.

إن امتياز النقض إحدى المسائل التي تدخل في صميم إصلاح مجلس الأمن. وليس من المبالغة في شيء القول إنه من المسائل الأكثر تعقيدا وإثارة للخلاف، ليس في إطار الفريق العامل فحسب، بل منذ تأسيس هذه المنظمة. فقد ظهر منذ الوهلة الأولى أنه لا يتماشى مع مبدأ مساواة الدول في السيادة الذي كفله الميثاق، ويتناقض تماما مع قيم العدالة، ويقوض المبادئ الديمقراطية. لقد جاهر العديدون، ونحن منهم، بأن امتياز النقض لم يسخر لخدمة السلم والأمن الدوليين، وإنما وُظف أساسا لخدمة المصالح الوطنية وحماية حلفاء من يتمتعون به من العقاب والإدانة، وفي مقدمتهم أولئك الذين يَتَحدون سلطة مجلس الأمن بكل صلف ويرفضون تنفيذ قراراته أمام مرأى ومسمع الجميع.

وهذا كله يبرهن على وجاهة المطالبة بإلغاء امتياز النقض، أو على الأقل تقييد استعماله في أضيق نطاق ممكن. ويؤيد وفد بلادي ما عرض من مقترحات في هذا الشأن، ويؤكد بالذات على ضرورة أن يخضع استعمال النقض لمصادقة الجمعية العامة، بما لا يقل عن موافقة ثلثي أعضائها. وبدون العمل بهذه التدابير، التي تصب كلها في اتجاه الإلغاء الكامل لهذا الامتياز، فإن رأينا هو أنه لا معنى لعملية إصلاح لمجلس الأمن تُبقي على امتياز مفتوح تتمتع به قلة من أعضاء الأمم المتحدة، يستعمله البعض منها لغرض فرض هيمنته مصير العالم والتحكم في سلطة القرار الدولي.

قبل أيام قال الأمين العام إنه لن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملا بدون إصلاح مجلس الأمن. وقبله بعامين، دعا إعلان الألفية إلى تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من كافة جوانبه. وما يقع علينا الآن من مهام هو ترجمة هذا الالتزام وهذه الإرادة السياسية إلى حقيقة. ولن يتحقق هذا إلا بتعاون الجميع وتضافر جهودهم. ونأمل أن تسود هذه الروح الاجتماعات المقبلة للفريق العامل، بحيث تتوج أعماله بإنجاز تام لإصلاح مجلس الأمن على نحو تتجسد فيه مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، أي جعل المجلس أكثر تمثيلا في عضويته، ووضوحا في أعماله، وديمقراطية في عملية صنع قراراته.

السيد عطا (مصر): أود في بداية كلمتي أن أتقدم إلى حكومة وشعب إندونيسيا الشقيقة بخالص العزاء على ضحايا الأحداث التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي.

نتفق جميعا على أن مجلس الأمن قد خصص النصيب الأكبر من اجتماعاته والمساحة الأوسع من مشاوراته لأفريقيا وقضاياها السياسية المختلفة. كما نتفق على أن المجلس أظهر بالفعل أنه قادر على النهوض بالمسؤولية الثقيلة التي يحملها نيابة عن الدول الأعضاء لحفظ السلم والأمن في القارة الأفريقية. وقد تجلى ما سبق بقدر من الوضوح في الجهود التي يبذلها في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وبين إثيوبيا وإريتريا، وغيرها من بؤر التزاع في القارة، وهو الأمر الذي يدعونا في الحقيقة إلى التفاؤل إزاء جدية مجلس الأمن في الاضطلاع بالدور الرئاسي المنوط به لتسوية الصراعات المسلحة في أفريقيا، وإلقاء ثقله السياسي

وراء الجهود التي تبذلها أفريقيا بمعرفتها لتحقيق السلام في ربوع القارة.

وفي نفس الوقت، وانطلاقا من رغبتنا الجماعية في تعزيز دور المجلس في أفريقيا وتفعيل الشراكة القائمة بينه وبين القارة ومنظماتها الإقليمية ودون الإقليمية، يود وفد مصر أن يؤكد على ثلاثة أسس رئيسية يجب أن يستند إليها تعامل مجلس الأمن مع القضايا الأفريقية.

أولا، ينبغي أن نسعى إلى إرساء علاقة مؤسسية مقننة بين مجلس الأمن والمنظمات الأفريقية التي لها دورها في مجال تسوية النزاعات وحفظ السلم والأمن في القارة. ويجب أن تهدف هذه العلاقة إلى تعريف المجلس بالمواقف التي تتخذها أفريقيا من أزمة ما، وتحديد الدور المنشود للمجلس من ناحية، والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية من ناحية أخرى، وذلك على نحو يراعي مسؤولية المجلس الرئيسية في هذا المجال، ويعترف بحدود الإمكانيات العسكرية واللوجستية والمالية المتاحة للقارة في هذا المضمار.

ثانيا، يجب أن تمتد مسؤولية مجلس الأمن إلى كافة النزاعات المسلحة التي تمزق أفريقيا، وليس إلى مجرد تلك المواقع التي تحظى باهتمام بعض أعضائه الفاعلين، أو تلك التي لا يرى فيها أية مخاطر قد تثنيه عن التدخل فيها. ومن ثم فإننا ندعو المجلس إلى التعامل مع جميع الأزمات في القارة بصفة متكافئة وعادلة بدون تمييز، وهو الأمر الذي يمكن أن يترجم من خلال إيلاء المزيد من الاهتمام لقضية الصومال، والوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، والأزمة في بوروندي، والتوتر في ليبريا، وغيرها من المواقع التي لم تحظ بالعناية الواجبة من المجلس أو المجتمع الدولي.

ثالثا، يجب أن تتناسب استجابة المجلس للأزمات في أفريقيا مع ضخامة وتعقيد النزاعات التي يطلب منه تسويتها، وهو الأمر الذي يستلزم مساواة الإرادة السياسية التي يبديها في هذا الشأن مع تلك التي أظهرها في تيمور الشرقية وكوسوفو وغيرهما من المناطق خارج أفريقيا، ومنح عمليات حفظ السلام التي يتم إنشاؤها في القارة التمويل والولايات والإمكانيات التي تسمح لها بالاضطلاع بمهامها على أكمل وجه.

للعقد الثاني الآن يعمل فريق الجمعية العامة المعني ببحث مسألة إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. وأود في بداية تطرقي إلى هذا الموضوع التأكيد على التزام مصر بموقف حركة دول عدم الانحياز الذي تتشرف مصر بتنسيق أعمال فريقها المعني بالموضوع. كما تلتزم مصر بموقف دول الاتحاد الأفريقي، الذي تحرص مصر على المشاركة بفعالية في أعمال فريقه المعني أيضا بالموضوع. وفي هذا الصدد، أود الإعراب عن تأييد وفد مصر للعناصر الواردة في بيان إثيوبيا بشأن الموقف الأفريقي مع توسيع عضوية مجلس الأمن.

وبينما تواصل جميع تلك الأفرقة أعمالها سعيا للتوصل إلى صفقة متكاملة للإصلاح الشامل، بكل عناصره، من توسيع للفئتين الدائمة وغير الدائمة، وإصلاح نظام حق النقض وباقي أساليب عمل المجلس، فإن هذا التمهل في بحث الموضوع يجب عدم تفسيره أنه قبول من العضوية العامة بما يسير عليه المجلس بوضعه الحالي من آليات أو أسلوب عمل. لذلك، فإنني أود الإشارة إلى عدد من الخطوات التي يمكن للمجلس اتخاذها في الوقت الحالي، وبدون إبطاء لتقويم أدائه وإكسابه الشفافية والفعالية اللازمتين إلى أن يصبح التوسيع ممكنا. ومن ذلك، أولا، الحد من التزايد المستمر في عدد الاجتماعات المغلقة للمجلس، والتي أصبحت القاعدة في عمله بينما أريد لها أن تكون الاستثناء. ورغم الارتفاع النسبي في عدد جلسات النقاش العام التي يجريها المجلس فإنه لا يمكن اعتبار ذلك مؤشرا على انفتاحه، حيث أن هذه الجلسات لا تأثير لها على قراراته، التي تتخذ في جلسات مغلقة، ويقتصر دور الجلسات المفتوحة للعضوية العامة على

مجرد اتخاذ تلك القرارات أو المشاركة في الإدلاء ببيانات غير معروف مدى تأثيرها على ما يتخذه المجلس من قرارات. من هنا نطالب بالمزيد من الشفافية فيما يتصل بنشاط ومداولات المجلس في اجتماعاته غير المفتوحة ومشاوراته المغلقة.

ثانيا، ضرورة استماع المجلس إلى وجهات نظر الدول غير الأعضاء، سواء الدول المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمسألة قيد البحث، أو الدول المتاثرة بما يزمع المجلس اتخاذه من تدابير ضد دولة أخرى، وذلك وفقا للمادة ٥٠ من ميثاق المنظمة، وهي المادة التي يتعين تفعيلها وإخراجها من حالة السكون التي تعتريها منذ سنوات طويلة، رغم سعي دول عديدة، ومن بينها مصر، وأكثر من مرة، إلى تنبيه المجلس لذلك.

ثالثا، أهمية استئناس المجلس بآراء أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء ومن خلال اجتماعات عامة عند بداية نظره في أية مسائل موضوعية. كما يمكن النظر في إمكانية دعوة الدول المعنية مباشرة إلى المشاركة في مشاورات غير رسمية. ولا شك أن مثل هذه المشاركة سوف تضفي على قرارات المجلس الواقعية والمصداقية والقابلية للتطبيق.

رابعا، التأكيد على أهمية تعاون المجلس بنفس الوتيرة والحزم مع كافة الموضوعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين بدون تفرقة فيما بينها، حيث نرى قضايا دولية بعينها يسارع المجلس إلى بحثها فور حدوث أقل تطور فيها ويتخذ ما يلزم بشأنها من قرارات عاجلة، ويبقى مشغولا بالأمر يتابع أقل تطور يستجد بها، بينما تظل يد المجلس مغلولة عن نظر قضايا أخرى جسام قد يكون لها تأثير أشد ضررا على السلم والأمن الدوليين.

خامسا، ضرورة متابعة تنفيذ قرارات المجلس جميعها على قدم المساواة، حيث أن من هذه القرارات ما يتم الإصرار على تنفيذه حرفيا وبصورة فورية من دون أي إبطاء، بينما نجد قرارات أخرى لا يستشعر المجلس أي غضاضة في تجاهلها تماما من جانب الدولة أو الدول المعنية مباشرة بتنفيذها. ولدينا في الشرق الأوسط الكثير مما يمكن التحدث عنه في هذا الشأن.

سادسا، وهي نقطة تتصل بنظام عمل المجلس من حيث متابعة توصياته. إنها نقطة أنجز المجلس فيها خطوة محمودة خلال العام المنصرم بتكليف فريق من الخبراء في تموز/يوليه الماضي بتقديم تقرير مستقل بشأن انتهاكات حظر الأسلحة المفروض على الصومال، وهو ما تطرقنا إليه سابقا بإيجاز. وهي خطوة تدعونا إلى التساؤل عن عدم اتخاذ المجلس إجراء مشابه لبحث الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي وقعت في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واتصالا بهذه النقطة، فإننا أخيرا نود التطرق إلى مسألة نشرة أفرقة العمل المعنية بعمل المجلس. فعلى سبيل المثال لم يعقد فريق العمل المعني بإجراءات عمل المجلس وأساليب عمله سوى ست جلسات خلال العام. وما زال المجلس عاجزا عن ترسيخ عمل هذا الفريق الذي يدعو البعض إلى تصور أن التطوير لا ينسحب إلا على مجالات بعينها بدون أن يتطرق ذلك إلى مجلس الأمن.

السيد يوتشينكو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): سيدي، اسمحوا لي أن أشكر من خلالكم الممثل الدائم للكاميرون ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، السفير بيلينغا – إبوتو على عرضه تقرير مجلس الأمن هذه السنة على الجمعية العامة.

كذلك، تود الفلبين أن تقدم أعمق تعازيها إلى حكومة وشعب إندونيسيا على الهجوم الإرهابي الحقير نهاية الأسبوع الماضي، والذي أودى بحياة الكثيرين. ونقدم تعازينا أيضا، للحكومات الأخرى وللأسر التي فقدت كذلك أرواح من تحبهم في الهجوم.

ويجب على الجمعية العامة، التي هي الجهاز الوحيد للأمم المتحدة الذي يتلقى تقارير من الأجهزة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تنتهز هذه الفرصة بفاعلية كل دورة للتعليق على أعمال وقرارات مجلس الأمن وتقييمها وذلك خلال الفترة التي يغطيها تقريره السنوي.

وعلى وجه الإجمال، نجد التقرير السنوي الحالي أكثر إيجازا وأكثر تنظيما من التقارير السابقة. ونحن نهنئ المجلس على التغييرات التي أجريت على صيغة التقرير كما نرحب بالصيغة الجديدة التي توفر المزيد من التفاصيل والمعلومات الموضوعية. ونرحب كذلك بتضمين جزء تحليلي عن أنشطة المجلس في مقدمة التقرير. وربما في الإمكان توسيع ذلك الفرع في التقارير المستقبلية.

كذلك نلاحظ حذف القائمة الوصفية لجميع القرارات، والبيانات الرئاسية لفترة السنة الواحدة السابقة للفترة التي يغطيها التقرير الحالي، ويسرنا أن التقرير لم يعد يحتوي الحصيلة الحرفية للمناقشات بشأن كل موضوع تعامل معه المجلس خلال الفترة قيد النظر.

وهذه التغييرات، على أقل تقدير، تيسِّر على العضوية العامة اكتساب تقدير أوضح لأنشطة وقرارات المجلس. ومع ذلك، قد يكون من المفيد للمجلس أيضا، أن ينظر في رفع تقارير خاصة، من وقت إلى آخر كل سنة، كما ورد في المادة ١٥ من الميثاق، حتى تظل الجمعية العامة مطّلعة مسبقا على عمل المجلس. فعلى سبيل المثال، تستمر فترة التقرير الحالي حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وسيكون مفيدا وضع تقرير تكميلي خاص يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما يتعلق بملاحظات الوفود في المناقشات السابقة بشأن هذا البند والتي مؤداها أن تقرير المجلس ليس تحليليا، وإنما مجرد تجميع للوثائق وللأنشطة التي قام بها المجلس، يشارك وفدي في الرأي بأن تقريرا تحليليا يكاد يكون مستحيلا، بالنظر إلى الطبيعة السياسية والمثيرة للجدل لكثير من القضايا التي ينظر فيها المجلس. وكما ذكر وفدي سابقا، نعتقد أن تحليل وتقييم القضايا الواردة في التقرير هما من مسؤولية الدول الأعضاء في الجمعية العامة. والخيار لنا في تقييم محتوى التقرير.

ويسرنا أن نلاحظ من التقرير أن السنة قيد الاستعراض تميزت بأحداث بارزة، ألقي الضوء عليها، ضمن أشياء أخرى، عمل المجلس بشأن الإرهاب، والإكمال الناجح لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية، وإطلاق عملية بون وتنفيذها الجاري في المسار الصحيح في أفغانستان، وعملية السلام والانتخابات الناجحة في سيراليون. وفي حين هناك عدد كبير من القضايا التي يغطيها التقرير، اسمحوا لي بالتعليق على مجرد بعض منها، نظرا لمحدودية الوقت.

ونحن نشيد بجهود المجلس في مكافحة الإرهاب. وبصفة خاصة، نساند عمل لجنة مكافحة الإرهاب، الذي نلاحظ أنه أحرز تقدما كبيرا خلال السنة الماضية. وتظل الفلبين ملتزمة بمساندة عمل اللجنة، لا سيما برنامجها بشأن المساعدة الفنية. كذلك نعتقد أنه من أجل تعزيز تطبيق أكثر فعالية من الدول لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، سيكون توفير المساعدة الفنية أكبر معين.

ونحن نعترف بدور مجلس الأمن البارز في إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تيمور الشرقية. وإذ نحتفل بميلاد الدولة الجديدة، ننضم إلى الدول الأخرى في الترحيب بتيمور - ليشتي بوصفها أحدث عضو في الأمم المتحدة.

ولمجلس الأمن دور حيوي يؤديه في إيجاد حل فعال للصراع في الشرق الأوسط، ونحن نعتقد أنه عليه الاستمرار في ذلك. ويرى وفدي أن إعلان المجموعة الرباعية الذي

اعتمد مؤخرا، والذي يحدد حلا ذا ثلاث مراحل لتحقيق رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة، هو تطور إيجابي. ومع ذلك، نؤكد أن المجتمع الدولي لا يستطيع فرض السلام. ويعتمد نجاح صيغة المجموعة الرباعية على الأطراف المعنية. ونؤكد من جديد أنه لا يوجد حل عسكري للصراع في الشرق الأوسط، والطريق إلى الأمام يمر عبر المفاوضات السياسية.

إن نظر مجلس الأمن في مسألة الأسلحة الصغيرة أمر مهم، وينبغي أن يكمل جهود الجمعية العامة وكذلك الأنشطة الوطنية والإقليمية.

وبالنسبة لأساليب عمل المجلس فإننا نرى أن عددا من التحسينات قد طرأ خلال السنوات القليلة الماضية بغرض زيادة الشفافية ومشاركة غير الأعضاء. ومع هذا فإجراءات المجلس والتجديدات الإيجابية الأخيرة في أساليب عمله تظل مؤقتة وظرفية بطبيعتها. وقد يرغب المجلس في أن يصغي إلى اقتراح الأمين العام في برنامجه لمواصلة التغيير (A/57/387) بأن ينظر المجلس في تدوين تغييراته الأخيرة. ومن طرق ذلك اعتماد نظامه الداخلي المؤقت بشكل قاطع وإرفاق التجديدات الأخيرة بالنظام. كما نؤيد زيادة الحوار بين ممثلي المجلس والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأساليب عمل المجلس والقضايا المتصلة بذلك. فقد أثبتت تلك الاجتماعات فائدتها وأنها طريقة جيدة أمام المجلس والجمعية العامة لتبادل نشط للآراء في عدد كبير من القضايا.

ونرى أن المناقشة المواضيعية في المجلس جمة الفائدة وينبغي مواصلتها. غير أننا نرى أنها ينبغي أيضا أن ترمي إلى هدف ذي وجهة عملية على مدى فترة متوسطة الأجل. كذلك ينبغي أن تكون مناقشات المجلس المواضيعية متوائمة مع المناقشات التي تجري في الجمعية العامة بشأن المواضيع ذاتها، كي يتم الربط بين المقررات وإجراءات السياسات العامة المناسبة التي يتخذها المجلس والجمعية العامة بشأن هذه القضايا. ومن هذه القضايا تطرأ على الذهن قضية منع الصراعات المسلحة. فربط النتائج يشكل خطوة في سبيل زيادة التفاعل بين المجلس والجمعية.

ويتطلع وفدي إلى أن يستمر في السنوات المقبلة إجراء مزيد من البحث الموضوعي في الجمعية في تقرير المجلس، وليس بالضرورة في التقرير برمته بل على الأقل في قضايا معينة يتناولها. ونقترح في هذا الصدد أن يحدد الرئيس قضايا معينة لمزيد من المناقشة المكثفة. وينبغي أن يتم هذا مع مراعاة المادة ١٢ وبشكل أبعد عن الرسميات كأن تكون مشاورات أو موائد مستديرة غير رسمية. وينبغي أن تهدف المناقشات إلى تحقيق نتائج محددة، كاتخاذ قرار مثلا، أو ملخص من الرئيس أو ببساطة، مذكرة مساعدة للمناقشة. ونرى أن يتمشى هذا النهج مع الغاية من القرارات السابقة بشأن تنشيط الجمعية العامة ومن الممكن أن تكون القضايا المختارة محددة الأقطار أو ضمن مسائل مواضيعية ينظرها المجلس.

أما عن بند جدول الأعمال المتعلق بإصلاح مجلس الأمن فإن الفلبين ملتزمة بتعزيز الاتفاق على تدابير ترمي إلى إنجاز عملية لصنع القرار في مجلس الأمن تكون أكثر انفتاحا وشفافية، والى إيجاد حل وسط مقبول بشأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس.

وإذ ندخل إلى العام العاشر من ممارستنا لإصلاح مجلس الأمن فإننا نظل في مأزق في مسألة الأعضاء الدائمين الجدد. وقد مارس الفريق العامل المفتوح العضوية بعض التأثير في استهلال إصلاحات إيجابية في أساليب عمل المجلس، شملت زيادة الاجتماعات العلنية وجلسات الإحاطة المنتظمة وتحسين ترتيبات المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. ولذا نرى أن هذه الدورة من عمل الفريق العامل

ينبغي أن تركز على القضايا الأساسية المعلقة المتصلة بزيادة عدد الأعضاء، مع الحفاظ على الترتيبات المؤقتة التي تم التوصل إليها بشأن المجموعة الثانية من القضايا المتعلقة بأساليب عمل المجلس.

وأخيرا، فنحن مستعدون لتأييد كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق شامل يتألف من تدابير لتوسيع عضوية المجلس، وتعزيز الشفافية في أساليب عمل المجلس.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن مواساة وفدي الصادقة للأسر المنكوبة لمن قتلوا في الاعتداء بالقنابل في إندونيسيا في الأسبوع الماضي. كذلك ندعو بالشفاء العاجل لكل المصابين نتيجة لذلك الاعتداء. وندين أعمال الإرهاب التي تستهدف المدنيين الأبرياء، ونعيد تأكيد التزامنا بالانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في مكافحة أعمال الإرهاب تلك.

وكما لاحظنا فإن تقرير مجلس الأمن لهذا العام (A/57/2) يتضمن تحسينات أكثر من التقارير السابقة. فهو فعال من حيث التكاليف بفضل التقليل من حجم التقرير. وبإدخال العرض التحليلي المجمل أصبح التقرير يغطي صورة أوضح لعمل المجلس. وهذا التقدم في شكل التقرير استجابة للطلبات القديمة من أعداد كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة، هو ما نرحب به. ونرى أن هذه الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لجعل تقريره أكثر عمقا في بيان أعماله، ينبغي أن تستمر ويتواصل تعزيزها.

واسمحوا لي أن أستعرض بإيجاز عمل المجلس خلال العام الماضي. فلقد كانت الفترة قيد الاستعراض، من حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢ فترة فريدة ومليئة بالعمل. إن الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي لم يسبق لشدتها مثيل، قد غيرت مفهومنا للعالم. فما أن أدرك المجتمع الدولي سريعا حتمية الوقوف صفا واحدا في وجه هذه التهديدات العالمية حتى نهض مجلس الأمن للعمل بتعزيز إصرار المجتمع الدولي وزيادة استعداده لاتخاذ إجراء موحد. ويأتي اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وما تبعه من إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب ليثبتا بجلاء كيف أن المجتمع الدولي، بتوجيهات مجلس الأمن، يستطيع العمل بشراكة وتضامن في مكافحة تهديد أمني مشترك.

وفيما يتعلق بالمسائل الإقليمية فإن حالتي أفغانستان وتيمور الشرقية تقفزان بوصفهما بعثتين موفقتين. فمع الاشتراك المخطط جيدا والمساعدة، على نحو ما ورد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أحرز البلدان تقدما ملحوظا صوب الاستقرار والديمقراطية. وقد شاركت جمهورية كوريا بفعالية في جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد، وشمل ذلك تقديم المساعدة الإنسانية والدعم السوقي وغيره.

وفي الشرق الأوسط، يبدو أن حدة العنف والقتال لم تتراجع. وأصبح قتل المدنيين وتردي الأوضاع الإنسانية في المنطقة مصدر قلق عميق. وقد حدثت إنجازات ومثالب في عمل المجلس للتصدي لهذه التحديات. غير أن المهم هو أن مجلس الأمن وضع أسسا وطيدة للسلام في الشرق الأوسط بتحديده في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠١) رؤية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ونأمل بحق أن تسفر جهود المجتمع الدولي، بخاصة أعضاء اللجنة الرباعية، لإرساء السلام الدائم في المنطقة، عن نجاح في التوصل إلى نتيجة إيجابية في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بأفريقيا، من المشجع أن نلاحظ توقف بعض الصراعات الأهلية وفيما بين الدول. ورغم أن السلام لا يزال هشا في أجزاء كثيرة من القارة، فمن المؤكد أن تطورات مثل إجراء الانتخابات في سيراليون واتفاقات

السلام المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا تدفعنا إلى التفاؤل والأمل. ودور مجلس الأمن، بما فيه ولايته المتعلقة ببعثات حفظ السلام وبناء السلام، دور لا غنى عنه في هذه المساعي. والجدير بالذكر أيضا اهتمام المجلس المتجدد بالمنطقة، حيث أنشأ خلال العام فريقا عاملا مخصصا معنيا بأفريقيا.

ويقدر وفد بلادي كذلك أعمال مجلس الأمن في أوروبا ومناطق العالم الأخرى، فضلا عن مشاركته المستمرة في قضايا حماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال في الصراعات المسلحة.

وأود أن أنتقل الآن إلى أساليب عمل مجلس الأمن. إن النهج الأساسي الذي ينتهجه وفد بلادي في هذه المسألة، وقد تشاطره فيه وفود أخرى كثيرة، هو أنه ينبغي لأعمال مجلس الأمن أن تجسد تجسيدا حقيقيا آراء وملاحظات عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا العالم الذي يتسم بالعولمة بصفة متزايدة، لا يوجد إلا القليل من قضايا السلم والأمن الدوليين التي تبقى في عزلة من حيث نطاقها وخطورتها. وكما تبين بكل قوة قضية مكافحة الإرهاب، فإن للمسائل المعروضة على مجلس الأمن عواقب وآثارا بعيدة الأثر تصل إلى جميع أنحاء العالم تقريبا. والشفافية في أعمال مجلس الأمن والإسهامات الضخمة من غير الأعضاء فيه وجهان لعمله واحدة، حيث أنه بدون معرفة شاملة بأعمال المجلس لن تتمكن تقريبا الدول غير الأعضاء من أن تسهم إسهاما مفيدا. ومن شأن مشاركة الدول غير الأعضاء على نحو أقوى وأوسع نطاقا في مناقشات مجلس الأمن أن تعزز كذلك من سلطة المجلس في تنفيذ قراراته.

وفي هذا الصدد يشكل التكرار المتزايد لانعقاد جلسات مجلس الأمن العلنية وإحاطاته الإعلامية تطورا نرحب به. ويعد الأسلوب الذي تعمل به لجنة مكافحة الإرهاب مثلا يحتذى به، إذ يقدم رئيسها إحاطات إعلامية دورية. ومع ذلك يكمن التحدي الماثل أمامنا في أن السرية تستمر أن تكون قاعدة بدلا من أن تكون استثناء في أعمال المجلس، كما أنه يوجد تضارب كبير في الانفتاح والشفافية بين شهر وآخر وبين لجنة وأخرى.

ويعتقد وفد بلادي أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لإيجاد السبل والوسائل اللازمة لتعزيز الانفتاح والشفافية والكفاءة في أساليب عمل مجلس الأمن. ونود أن نقترح أن تدار الجلسات العلنية للمجلس، وبخاصة الجلسات المعنية بقضايا موضوعية، على نحو أكثر تركيزا عن طريق تضييق نطاق المسائل المطروحة للنقاش، مما يمكن من توجيه مناقشات المجلس نحو العمل.

ويمكن أن تتضمن التدابير الأخرى إضفاء الصبغة المؤسسية على الإحاطات الإعلامية التي تجرى بعد عقد الجلسات، وتعميم نتائج الجلسات في الوقت المناسب، بما في ذلك جلسات لجان الجزاءات. وفيما يتعلق بالإحاطات الإعلامية التي تجرى بعد عقد الجلسات، نعتقد أنه من الجدير بالدراسة الجادة خيار تعيين متحدث باسم المجلس يكون دوره الرئيسي تقديم إحاطات إعلامية مستكملة. عن نتائج كل جلسة إلى غير الأعضاء في المجلس.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. أولا، بينما يمكن أن نشعر بالإحباط نتيجة بطء المناقشات وعدم إحراز تقدم ملموس، إلا أنه ينبغي لنا ألا نعزي هذا الجمود إلى عدم فعالية الفريق العامل، حيث أن هذا الجمود انعكاس للأهمية الهائلة لهذه القضية وللحساسية السياسية لطبيعتها. ويعتقد وفد بلادي أن الفريق العامل، وهو الهيئة الوحيدة التي عهدت إليها الجمعية العامة بمناقشة إصلاح مجلس الأمن، لا يزال أفضل محفل لمعالجة هذه القضية.

وثانيا، إن إصلاح مجلس الأمن، من حيث شكله وعملية صنع القرار فيه، ينبغي أن يسترشد بالمبادئ الديمقراطية وأن يصور واقعنا الحالي. والمسألتان الرئيسيتان – توسيع عضوية المجلس وإجراءات صنع القرار – ترتبطان ارتباطا وثيقا ولذلك من الأفضل أن يجري النظر فيهما في سياق واحد.

وثالثا، كما شهدنا، يضطلع عدد متنام من الدول بدوره في أعمال الأمم المتحدة بنشاط متزايد، وقد أصبح لا غنى عن هذه الدول لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ورغم هذه التطورات، لا تتاح الفرصة إلا لعدد قليل من الدول الأعضاء لكي تشارك مشاركة كاملة في أعمال مجلس الأمن. ويكمن هذا التناقض في صميم الجهود التي نبذلها لإصلاح مجلس الأمن. وفي ضوء هذه الحالة، يجب بذل المزيد من الجهود لإيجاد السبل التي تتيح الفرصة لأكبر عدد ممكن من البلدان لكي تعمل في المجلس على أساس أكثر تواترا.

وأود أن أؤكد من جديد رأي حكومة بلادي، وهو أن زيادة عدد المقاعد غير الدائمة وحدها خيار قابل للتطبيق في ظل الظروف الحالية. ومن شأن ذلك أن يسمح بانتخاب عدد أكبر من الأعضاء لفترات دورية، مما يدعم الطابع التمثيلي للمجلس وعزز مساءلته.

وأخيرا، ستكون هناك ضرورة للتعاون بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية التغلب على التحديات الجسيمة التي سنواجهها. وفي هذا الصدد، من الجوهري أن يجري تنفيذ إصلاح مجلس الأمن على نحو يوحد الدول الأعضاء.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أود أولا أن أعرب عن التعازي لحكومة وشعب إندونيسيا ولأعضاء أسر جميع ضحايا الهجوم الإرهابي الفظيع، وهو آفة القرن الحادي والعشرين.

وثانيا، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم ترشيح إسبانيا لأحد مقاعد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن للسنتين المقبلتين. وأود كذلك أن أشكر ممثل الكاميرون، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرض هذا التقرير.

إن وزيرة خارجية إسبانيا ذكرت في بيانها في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر إن بلادنا ستعمل أثناء عضويتها على تعزيز الشفافية وعلى توفير قدر أكبر من الانفتاح في المجلس. ولا يمكن أن ننكر أنه قد أحرز تقدم في تحسين أساليب العمل في المجلس في الفترة القصيرة الماضية؛ فمثلا، زاد عدد الجلسات العلنية التي تفتح أمام جميع الدول غير الأعضاء التي ترغب في الحضور للمشاركة فيها، وأدخل بعض أعضاء المجلس ممارسة مبتكرة، وهي عقد ما يسمى بجلسات ختامية عند نهاية رئاستهم للمجلس.

ومن الأمثلة الأخرى اللافتة للنظر مثال الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن طوال العامين الأخيرين مع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس من أجل مناقشة الجوانب المتعلقة بأساليب العمل في المجلس.

وفيما يتعلق بالإنجازات أيضا، ينبغي لنا أن نشدد على الإصلاح الممتاز الذي تحقق في شكل ومحتوى تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة والجاري النظر فيه الآن. لقد تكلمت وفود عديدة بما في ذلك وفد بلادي تأييدا لتقليص حجم التقرير ليكون أيسر لمستخدميه، وأكثر تحليلا، وأكثر شفافية. ومن دواعي اغتباطنا أن نقول إنه قد حدث تحسن كبير في التقرير جعله يتجاوب بشكل أفضل مع الرغبات التي أعربت عنها دول أعضاء كثيرة، ونود أن نشكر أعضاء المجلس على هذا الإنجاز، ونخص بالشكر السفير محبوباني.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن الواقع الذي نشهده هو أن المجلس لا يزال يحبذ الجلسات المغلقة – والمشاورات والجلسات شبه المغلقة، وما يسمى بالجلسات السرية. ولقد دأب وفد بلادي على القول إنه ينبغي تقليص عدد المشاورات إلى أدنى حد ممكن، وبذل جهد لتوضيح الطرائق والمعايير التي تحكم مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في الجلسات السرية.

إن مناقشة أساليب العمل ليست من الأمور التي لا جدوى منها. ونحن مقتنعون بأن أحد السبل التي تؤدي إلى زيادة فعالية مجلس الأمن يكمن في زيادة تحسين هذا المجال.

وكما لوحظ في مناسبات شتى، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية، تريد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة إصلاحا لمجلس الأمن يجعله جهازا أكثر كفاءة وأكثر مشاركة. ولا يمكن أن يتحقق إصلاح من هذا النوع إلا إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء على العناصر التي يتشكل منها ذلك الإصلاح. ولقد ردد إعلان الألفية هذه الحاجة عندما دعا جميع الدول إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه، إن وضوح الإعلان هنا غني عن البيان، وهو يستبعد أي إصلاح جزئي. ومما يؤسف له أننا لا نزال بعيدين تماما عن التوصل إلى توافق في الآراء حول شتى جوانب الإصلاح المنشود. ولذلك ينبغي أن تستمر المناقشات في الفريق العامل التابع للجمعية العامة.

وأحد الجوانب الأساسية للإصلاح هو عملية اتخاذ القرارات في المجلس، بما في ذلك حق النقض. ومسألة حق النقض هي جانب رئيسي من جوانب إصلاح المجلس، بل وتكتسي أهمية قصوى. وتريد الغالبية العظمى من الدول بدون أي تردد القضاء على هذه الأداة الفريدة من أدوات القوة أو – إذا لم يتسن ذلك – تقليص نطاقها.

غير أننا نعرف أن طموحنا هذا أمر بعيد المنال إلى حد ما. فالدول الحائزة لحق النقض لا يحتمل أن تتنازل عن هذا الحق ولو بصورة جزئية. ونعرف أيضا أن مركز العضو الدائم مرتبط ارتباطا لا ينفصم بحق النقض هذا. وإذ نضع هذه الحقيقة في الاعتبار، فإن السؤال البديهي الذي لا بد من طرحه مرة أخرى هو: هل يمكننا أن ندرك في عام ٢٠٠٢، أي بعد مرور ٥٧ علما على نهاية الحرب العالمية الأخيرة، ما ستعنيه زيادة عدد الأعضاء الدائمين، استنادا إلى ما هو أكثر من معايير جدلية، فضلا عن منح هؤلاء الأعضاء الامتياز البالغ القوة الذي يمكنهم من نقض أي قرار يتخذه المجلس؟ هل يمكننا اليوم أن نقول بمرارة وبشكل جماعي إن الأمم المتحدة عجزت عن التصرف لأن عضوا واحدا استخدم حق النقض فأصابها بالشلل، ثم نمنح في الغد ذلك الحق الذي يصيب بالشلل إلى حفنة أخرى من الدول المختارة؟

إن حق النقض عنصر حاسم لإصلاح المجلس، خصوصا لأنه يتصل بزيادة عدد أعضائه. وعندما تكون هناك مطالبة من الدول الأعضاء لأن يتم في القرن الحادي والعشرين إلغاء هذا الحق، فسيكون من المستغرب – وهذا أقل ما يمكن أن يقال – أن نمنح ذلك الحق لمجموعة أخرى من البلدان. وإلى جانب ما ينطوي عليه ذلك التصرف من مفارقة عجيبة، فإننا سننشئ طبقة جديدة من الدول المحظوظة، وهذا أمر لن يخدم الأمم المتحدة.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): ليس بوسعي أن أبدأ كلمتي هذه بدون أن أعرب للسلطات الإندونيسية عن إحساسنا بصدمة عميقة وحزن بالغ لما حدث في بالي. إننا ندين عملية التفجير هذه بأقوى العبارات. ونتوجه بمشاعرنا ودعائنا إلى الأسر التي فقدت أحباء لها.

ونعرب عن خالص شكرنا للسفير مارتن بيلنغا – إيبوتو لقيامه بعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/57/2).

وكما قيل من قبل، يتسم تقرير هذا العام بتحسن ملحوظ في محاولته لأن يكون أكثر من مجرد وثيقة مرجعية. وننظر باستحسان إلى التغييرات التي أدخلت على عملية التحرير. ونقترح زيادة ترشيد المحتويات وذلك بإلغاء كل الفروع التي تتضمن محاضر الجلسات وقوائم الوثائق. ويمكن النظر في إصدار مجلد مفصل، إذا كان ذلك ضروريا، لا يستنسخ تلك القوائم.

ويتمثل الهدف من هذه المناقشات في تبادل المعلومات، وتشاطر الآراء، والتداول بشأن توجيه السياسة العامة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، نرى أن مقدمة التقرير لها أهمية خاصة. وهي تمثل مبادرة جديرة بالثناء. ومع ذلك، فإنها لا ترقى إلى المستوى الذي دأب عموم الأعضاء على المطالبة به منذ وقت طويل. فهي لا تتجاوز ما نقرأه في فرادى تقارير التقييم الرئاسية.

وعندما كانت بنغلاديش عضوا في المجلس، تمنت أن نرى تقريرا من شأنه أن يخدم غرض إجراء حوار بين المجلس والجمعية العامة. وكانت الفكرة التي نتوخاها هي أن يكون لدينا تقرير موضوعي يقدم تحليلا للقضايا المعروضة على المجلس والصعوبات التي تواجه في حسم الصراعات القائمة، والتحديات المتمثلة في منع اندلاع الصراعات، ومهام بناء السلام.

ولبلوغ تلك الغاية، اقترحنا أن يتضمن التقرير – إلى جانب المعلومات والتحليل – توصيات محددة بشأن تنفيذ قرارات المجلس. فمجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكنه الوفاء بتلك المسؤولية بمفرده. فنظرا لتعقد الصراعات الحالية وغيرها من الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، فإن جهود المجلس تحتاج إلى دعم الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة والصناديق والبرامج والوكالات. ومن الأطراف الفاعلة والمؤثرة الهامة كذلك مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية. وثمة حاجة إلى زيادة تعزيز التعاون والتنسيق مع تلك الأطراف المؤثرة، ومن المؤكد أن المجال الملائم لذلك موجود بالفعل.

إن قرارات مجلس الأمن تؤثر على الدول الأعضاء. وكنا نود لو أن المجلس يبلغنا على سبيل المثال عن حالات عدم الامتثال لقراراته، وعن الانتهاكات المتعلقة بالجزاءات وعن تأثير تلك الجزاءات على بلدان ثالثة.

وبالنسبة للدورة المقبلة، نتوقع أن يقدم رئيس مجلس الأمن تقريرا موضوعيا مثل تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة – يبرز القضايا التي عالجها المجلس خلال العام المشمول بالتقرير، ويعرض التحديات الماثلة، ويطلب الدعم المحدد اللازم لتنفيذ قراراته، وينبغي أن يغطي التقرير الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى أيلول/سبتمبر نظرا لأن تقرير مجلس الأمن يجري النظر فيه في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

أود أن أتشاطر معكم بعض أفكارنا وشواغلنا المحددة فيما يتعلق بعمل المجلس. أولا، بالنسبة لعلاقة المجلس مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمكن – كما قلنا في مناسبات أخرى – عقد اجتماعات ربع سنوية للجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل استعراض تنفيذ قرارات المجلس. ويمكن تحديد مجالات التعاون والتنسيق وتنفيذها من جانب مكاتب كل من الهيئتين بالتنسيق مع الأمانة العامة. وقد يكون مع رئيس الجمعية العامة خمسة أعضاء من مكتبه يمثلون المجموعات الانتخابية الخمس.

وبالمثل، يمكن أن يكون مع رئيس مجلس الأمن خمسة أعضاء يمثلون المجموعات الانتخابية الخمس. ويمكن تصور

ترتيب مؤسسي مماثل للتنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا، بالنسبة للانفتاح والمشاركة، ينبغي أن تعقد جلسات المجلس بشكل علني أو سري، وفقا للحاجة إلى السرية. وينبغي أن يقتصر استخدام المشاورات غير الرسمية على الحالات الحساسة للغاية. وعندما يتطلب جدول الأعمال ذلك، ينبغي أن يجتمع المجلس بمشاركة فاعلة من غير الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين، وصناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي استكشاف سبل ووسائل أخرى لإشراك المنظمات غير الحكومية في أعمال المجلس. وقد أيدنا زيادة اللجوء إلى توجيه المناقشات لهذا الغرض. ويمكن أن يعقد المجلس مزيدا من الاجتماعات وفقا لصيغة آريا لتبادل الآراء مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية ومنظمات البحوث المعروفة باسم ''بوتقة الأفكار''.

ثالثا، بالنسبة لعلاقة المجلس مع البلدان المساهمة بقوات، نلاحظ مع الأسف استمرار ممارسة عقد اجتماعات شكلية. وقد اقترحت بنغلاديش عقد اجتماعات دورية بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، بدلا من الاجتماعات الشكلية التي تعقد في آخر لحظة، والتي يطلق عليها بصورة عامة اجتماعات ما قبل تجديد ولايات قوات حفظ السلام. وستكون هذه الاجتماعات، التي تعقد بموجب أحكام قراري مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١)، مهمة لاستمرار تبادل الآراء واستعراض تنفيذ ولايات البعثات ومناقشة أية صعوبات تواجهها البعثات. وستتيح هذه الاجتماعات الدورية فرصة أفضل لتعكس قرارات المجلس شواغل ومواقف البلدان المساهمة بقوات.

رابعا، نحن نسلم بالمساهمة القيمة جدا التي تقدمها مجموعات أصدقاء الرئيس في صياغة قرارات المجلس. وفي الممارسة الحالية فإن أعضاء المجلس غير الممثلين في أي من هذه المجموعات، يستبعدون فعليا من عملية صنع القرار. وينبغي وضع قائمة رسمية تضم تكوين مختلف مجموعات أصدقاء الرئيس، بغض النظر عن مدى كونها غير رسمية. وينبغي أن توضع قائمة مجموعات أصدقاء الرئيس على موقع الأمم المتحدة في شبكة الإنترنت.

خامسا، فيما يتعلق بتحسين الإجراءات المتعلقة بالأعمال الموضوعية، بالإضافة إلى الاقتراحات المحددة، شددنا على ضرورة وجود علاقة بين الإصلاحات الإجرائية والإصلاحات الموضوعية. أولا، ينبغي أن يعمل المجلس بطريقة تجنبه الانتقاد بأنه ''يعمل قليلا جدا ومتأخرا جدا''، كما كان الحال أحيانا. وينبغي أن يأخذ المجلس بزمام المبادرة بدلا من أن يتصف عمله برد الفعل، كما كان الحال للأسف في حالات في الآونة الأخيرة. وينبغي أن تستند معالجة المجلس للقضايا إلى التطورات أكثر من استنادها إلى جداول زمنية يحددها تقديم التقارير أو انتهاء مدة الولايات.

ونحن نلاحظ بارتياح تطورا إيجابيا في نظرة المجلس إلى السلم والأمن. ويجري التسليم المتزايد بأن تحدي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين عملية مستمرة تتطلب نهجا شاملا ومشاركة جميع ذوي المصالح.

وأخيرا، بالنسبة لتوسيع عضوية المجلس، تتفق بنغلاديش مع الموقف الذي اتخذته حركة عدم الانحياز. ونحن نعتقد أن إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما جزء لا يتجزأ من مجموعة تدابير مشتركة. ونحن نؤيد زيادة عضوية مجلس الأمن بما لا يقل عن ١١ عضوا، استنادا إلى التوزيع الجغرافي العادل وتساوي الدول في السيادة.

ولا يزال الهدف من الإصلاح تعزيز الشفافية والمساءلة والديمقراطية في عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن.

ونحن لا نؤيد أي توسيع جزئي أو انتقائي أو زيادة في العضوية تضر بالبلدان النامية.

ونؤمن أيضا أن بالمجلس ينبغي أن يعمل مستندا أكثر إلى كونه جهازا يقوم على سلطة القانون، وذلك وفقا لأحكام الميثاق. وينبغي احترام مبدأ وهدف الأمن الجماعي في جميع أعمال المجلس وفي كل حالة يتناولها.

لقد تكرر الإعراب عن جميع هذه المبادئ مرارا وتكرارا. ولكن العملية بقيت معلقة في الفريق العامل. وقد أنجزت الأمم المتحدة إصلاحات هامة في السنوات الماضية. واستهل الأمين العام، بعد مساري الإصلاح الأول والثاني، برنامجا آخر لتنشيط المنظمة وترشيد أعمالها. ولن تكتمل العملية بدون إصلاح مجلس الأمن. ولقد آن الأوان لنفكر بسبل ووسائل للدخول في مفاوضات جدية حول القضايا الرئيسية والوصول بعملية الإصلاح إلى نهايتها.

إن بنغلاديش تولي أكبر أهمية لمهمة المنظمة في مجالي السلم والأمن ودور مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد بذلنا كل جهد لاستمرار هذه المهمة. وبرهنا على التزامنا بالتعاون التام مع المجلس، من خلال الإسهام الإيجابي والنشط والبناء في صنع القرار بصورة مباشرة بوصفنا أعضاء في المجلس في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وبالمساهمة بقوات وبموظفين آخرين لعمليات حفظ السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، بغض النظر عن المخاطر وجوانب عدم اليقين.

والهدف الأساسي لإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه بالنسبة لنا هو جعل المجلس أكثر توازنا وتمثيلا وفعالية. وقد حدثت انتهاكات رئيسية للسلم في جميع أنحاء العالم خلال العقدين الماضيين. ولم يكن مجلس الأمن فعالا دائما. وبقي المجلس في وضع حرج. ولقد اتهم بأنه يستخدم معايير مزدوجة. نشبت حروب بين الدول، ولكن معظمها كان داخل الدول. وكانت العواقب الإنسانية وخيمة في كل حالة، وإن اختلفت في مدى شمولها وجسامتها. وكان التأثير مأساويا على اقتصادات البلدان المتضررة، وجميعها تقريبا بلدان نامية. وكانت تكلفة هذه الحروب أيضا باهظة بالنسبة لبلدان العالم الثالث، وللمجتمع الدولي بصورة عامة.

إن كل هذه الصراعات لا معنى لها. وكان بالإمكان، بل وينبغي، تجنب هذه النفقات. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو السعي لتحقيق هدف الميثاق المتمثل في استخدام ''الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها''.

ولكن عندما ينفق جزء كبير من الموارد العالمية على الصراعات المسلحة، يظل هذا الهدف عرضة لخطر جدي. وإذا أخفق مجلس الأمن في معالجة هذه الظاهرة، فإن رؤية الآباء المؤسسين لهذه المنظمة لن تتحقق.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أولا أن أعرب عن تعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا نتيجة للهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع في بالي بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، والذي نشجبه بأقوى العبارات.

لقد قررنا هذا العام أن نجري مناقشة مشتركة لتقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الجمعية العامة ومسألة إصلاح مجلس الأمن. وهذا هو عين الصواب، لأن لكلا الموضوعين قاسما مشتركا هو، على ما أعتقد، هدف نتشاطره جميعنا هنا، وهو أن يكون مجلس الأمن أكثر شفافية في أساليب عمله، وأكثر تمثيلا في تكوينه، وأكثر ديمقراطية في عملية صنع القرارات، وأكثر مساءلة عن أعماله أمام بقية أعضاء الأمم المتحدة.

ولقد عرض السفير بلينغا - إيبوتو، ممثل الكاميرون، بوصفه رئيسا لمجلس الأمن، تقرير المجلس الوارد في الوثيقة A/57/2. ونود هنا أن نؤكد على نقطة إيجابية هامة، وهي أن

مناقشتنا في العام الماضي لم تكن بدون فائدة؛ إذ اتخذ المجلس موقفا منفتحا وإيجابيا. وقد أخذ في الحسبان انتقادات الجمعية المتعلقة بصيغة وجوهر التقرير، وأنجز تقريرا أقصر وأكثر فائدة. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالدور الذي قام به الأعضاء غير الدائمين، ولا سيما سنغافورة وممثلها الدائم، صديقي، السفير كيشور محبوباني، البارع الذي لا يعرف الوهن. وتجدر أيضا ملاحظة أن التقرير، لأول مرة، يشتمل على مقدمة وموجز تحليلي. ونحن نقدر إسهام المملكة المتحدة في هذا الصدد.

وما من شك في أن التقرير يمكن تحسينه، وينبغي تحسينه. فالتقرير، في معظمه، لا يزال وصفا رسميا للأحداث لا ينصف العمل الموضوعي الذي قام به المجلس سوى بالنذر اليسير. ومع ذلك، نعتقد أن خطوة أولى اتخذت في الاتجاه الصحيح. وتلك الخطوة ينبغي تشجيعها.

وفيما يتعلق بالشفافية، نحن ممتنون للأمانة العامة على إعداد الوثيقة S/2002/603، التي تبين التطور الإيجابي في أساليب عمل المجلس خلال الأعوام القليلة الماضية. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام في تقريره عن تعزيز الأمم المتحدة (A/57/387) فيما يتعلق بتدوين تلك الممارسات. وعلى عكس وجهات النظر التي أعرب عنها بعض الأعضاء الدائمين خلال الاجتماع العام الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، لا نعتقد أن ذلك التدوين من شأنه أن يتناقض مع الواقعية والدينامية في عمل المجلس. بل على العكس من ذلك، من شأنه أن يحسن السلامة القانونية للإجراءات، ويسهم في خفض هامش السرية، وعلى وجه الخصوص، ذلك المتصل بالأعضاء الدائمين. وأولئك الأعضاء يشكلون البوتقة الوحيدة لذاكرة المجلس المؤسسية، وفي أكثر من مناسبة، ذكرونا بسوابق كانت تثير استغراب الأعضاء غير الدائمين. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان، بعد ٥٧ عاما، لكي ينتهي كون النظام الأساسي للمجلس مؤقتا.

وما من شك في أنه كان هناك تقدم. واليوم، لدينا مجلس أكثر شفافية بقدر ضئيل مما كان عليه قبل عشر سنوات. ومع ذلك، لا يزال هناك شوط طويل لنقطعه. وكما يشير التقرير نفسه، فإن معظم عمل المجلس الموضوعي يُمارس في مشاورات غير رسمية. ولذلك فإن الاجتماعات العلنية هي ختم مطاطي لما يجري التفاوض بشأنه ويتفق عليه خلف الأبواب المغلقة. وبعد أن قلنا هذا، ندرك أن المشاورات غير الرسمية هي حقيقة في عمل المجلس. وإذ نواجه بهذه الحقيقة، يجب أن نعمل أولا لخفض عدد المشاورات غير الرسمية، وثانيا، أن نسمح للدول الأطراف في أي صراعات، من غير أعضاء المجلس، بأن تحضر المشاورات غير الرسمية، في ظل ظروف معينة. ونعتقد أن المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق توفران أساسا قانونيا كافيا للقيام بذلك. ومشاركة الدول المعنية ينبغي ألا تعوق عملية اتخاذ القرارات في المجلس. بل على العكس من ذلك، فمن شأنها أن تزيد الشفافية والشرعية السياسية للقرارات التي يتخذها المجلس.

وأيضا فيما يتعلق بمسألة المشاورات غير الرسمية، نود أن نذكر بالاقتراح الأرجنتيني الوارد في مذكرة رئيس المجلس (S/2000/155) التي صدرت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وذلك الاقتراح من شأنه أن يدعو الأعضاء المنتخبين حديثا إلى المشاركة في مشاورات المجلس غير الرسمية خلال الشهر السابق مباشرة لمدة عضويتهم. وذلك الاقتراح من شأنه أن يكفل مزيدا من الشفافية ويمكّن الأعضاء الجدد من أن يألفوا ممارسات المجلس في المشاورات غير الرسمية.

إن الأسابيع القليلة الماضية لم تسهم كثيرا في شفافية عمل المجلس. لقد شاهدنا جميعا كيف أن المناقشات بشأن مسائل حاسمة للسلم والأمن الدوليين، وتؤثر على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وقد تؤثر تأثيرا خطيرا على بقاء الأمم المتحدة ذاتها كانت تقتصر على الأعضاء الدائمين في المجلس. ويبدو أن أعضاء المجلس المنتخبين وبقية الأعضاء منا،

ليس لهم الحق في الحصول على المعلومات سوى عن طريق الصحف. قد قرأنا مؤخرا أن اقتراحات تم التقدم بها بأن يدرج في نص مشروع القرار تفريق غير مقبول وتمييزي بين سلطات الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين، وهذا يتعارض مع الميثاق نصا وروحا.

ونود ألاّ نختتم هذا الجزء من بياننا بشأن أساليب عمل المجلس بكلام سلبي. لذلك نود أن نشير إلى تطورين إيجابيين. أولا تسرنا المتابعة التي قوبلت بها مبادرة وفدي الأرجنتين ونيوزيلندا في عام ١٩٩٤ بإضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات مع البلدان المشاركة بقوات. والقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) مهد الطريق لحوار أكثر موضوعية.

وفي سياق عمل المجلس في مكافحة الإرهاب، نود أن نبرز شفافية وكفاءة العمل الذي قام به السفير غرينستوك ممثل المملكة المتحدة، بصفته رئيسا للجنة المنشأة بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والسفير بالديبيسو، ممثل كولومبيا، بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

بعد تسع سنوات من المداولات، لم نحقق بعد التقدم المرغوب فيما يتعلق بحق النقض وزيادة عضوية المجلس. والأرجنتين، مثل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، تعارض حق النقض. إن حق النقض أداة تتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ومع ذلك، فإننا واقعيون بشكل كاف لنعرف أن القضاء على حق النقض لن يقبل في المدى المتوسط. ولهذا فإننا نقترح وضع حد عملي ومعقول لحق النقض يتضمن أن يقتصر استخدامه على الحالات التي تخضع للفصل السابع من الميثاق. وفي رأينا، أن هذا الاقتصار ينبغي اعتماده عن طريق إجراء تعديلات للميثاق. ومن شأن أي التزام سياسي ألاّ يوفر ضمانات قانونية كافية. وحتى أي إعلان قانوني انفرادي لتقييد استخدام حق النقض لن يعلو أحكام المادة ١٠٣ من الميثاق.

لقد قلنا في مناسبات عديدة أن إصلاح مجلس الأمن ''صفقة''. ولذلك لا يمكننا أن نفصل بشكل اصطناعي بين المقترحات وذلك، على سبيل المثال، بطرح مسألة حق النقض جانبا ومناقشة موضوع التوسيع فقط، بحجة أن حق النقض لم يستخدم كثيرا منذ نهاية الحرب الباردة، وإنه لا يمثل أولوية بين الإصلاحات في الوقت الحاضر. فخبرتنا الأخيرة في المجلس لا تؤيد تلك النتيجة. بل إنها على العكس من ذلك، تبين أن حق النقض أو التهديد باستخدام حق النقض أداة سياسية هامة. وهذا هو سبب التلكؤ في التغيير من جانب الأعضاء الدائمين. وما من شك في أن مسألتي توسيع العضوية وحق النقض ترتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا، نظرا لأنه من الواضح أن اتخاذ قرار بشأن توسيع هيئة ذات أهمية سياسية مثل المجلس غير ممكن بدون اتفاق سابق على عملية صنع القرارات في تلك الهيئة. ولهذا، فإن السبب الحقيقي للتأخير في إصلاح المجلس واضح: إنه يكمن في الأقلية المعوقة التي تعارض إجراء أي تغيير لحق النقض، وليس في الغالبية العظمى من الدول التي تريد مجلسا أكثر ديمقراطية وتمثيلا.

ونحن نعتقد أننا ينبغي ألا نبقي على تفاوتات الماضي بإنشاء مقاعد دائمة جديدة متبعين نموذج عام ١٩٤٥، أي لأعضاء غير مسؤولين أمام بقية أعضاء الأمم المتحدة، ويحظون بميزة حق النقض. ومن شأن ذلك أن يزيد التفاوت القائم. ومن شأنه أيضا أن يرقى إلى مستوى تجاهل مسيرة التاريخ، وحق كل دولة عضو في أن تنتخب وأن تُنتخب للاشتراك في نظام الأمن الجماعي. وبصراحة تامة، خلال تسع سنوات من المناقشة، لم نسمع أية مقترحات لزيادة عدد الأعضاء الدائمين لم تتناقض مع المبادئ الديمقراطية التي يعتنقها متبنوها في أنظمتهم القانونية الخاصة بهم.

وأود أن أكرر مرة أخرى أن الأرجنتين لا تؤيد سوى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. ونعتقد أن أولئك

الأعضاء ينبغي أن ينتخبوا وفقا للمعايير الموضوعة في الفقرة ١ من المادة ٢٣ من الميثاق، أي على أساس إسهاماتهم في صون السلم والأمن الدوليين، ومبدأ التمثيل الجغرافي العادل. ونعتقد أن تلك المعايير لا تزال سارية المفعول. وأخيرا، نعتقد أيضا أن الأمر يتوقف على المجموعات الإقليمية لتخصيص المقاعد غير الدائمة الجديدة التي تنشأ نتيجة لإصلاح المجلس.

ولا أريد أن أنهي بياني بدون الإعراب عن تهانينا لأعضاء المجلس المنتخبين حديثا وهم: إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي.

السيد ميكفور (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أضيف تعازي وفد بلدي لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في عطلة الأسبوع الماضي في بالي، والتي أسفرت عن وقوع قتلى كثيرين وجرحى أكثر. إن هذه تذكرة مأساوية جدا بالطابع العالمي للتهديد الإرهابي وبالحاجة إلى ما يوازيه من تصد عالمي؛ وهذا أمر كان بالفعل في مقدمة عمل مجلس الأمن في العام الماضي.

إننا نرحب بقرار الجمع بين المناقشة الخاصة بالتقرير السنوي لمجلس الأمن والمناقشة الخاصة بمسألتي عضويته وأساليب عمله. ونحن نأمل أن يعني هذا استخداما على نحو أكثر كفاءة لوقت هذه الجمعية. والأهم من ذلك أننا نرى هذا الجمع جمعا منطقيا، لأن البندين يرتبطان ارتباطا وثيقا. ويرى وفد بلدي أن أداء ومصداقية المجلس يعتمدان كثيرا على كيفية تشكيله والطريقة التي يمارس بها عمله. ودراسة التقرير ينبغي أن تؤدي دورا رئيسا في جهودنا الجماعية لتعزيز شفافية المجلس وفعاليته وفي مساءلته.

وينضم وفد بلدي إلى الآخرين في الترحيب بالجهود التي بذلت هذا العام لإنتاج تقرير سنوي لمجلس الأمن أكثر تحديدا وتحليلا وإرضاء لمستخدميه. ولقد بدأ المجلس يستجيب بذلك للنداءات التي وجهت، خلال السنوات القليلة الماضية، لإدخال تحسينات على هذا التقرير. إننا نسعى إلى وضع تقرير يكون موضوعيا بدلا من أن يكون رسميا، وتحليليا بدلا من أن يكون وصفيا. وفي هذا الصدد، فإن التعليق الوارد في المقدمة الواقعة في ثماني صفحات من التقرير السنوي لهذا العام يمثل تحركا في الاتجاه الصحيح.

لقد كان العام الماضي هاما بالنسبة للمجلس، وهذا يشمل التصدي للهجمات الإرهابية التي وقعت في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، والاهتمام المتزايد بشكل كبير الذي أولي للشرق الأوسط، ودور المجلس الرئيسي في العمل الدولي بشأن أفغانستان. وتضفي مقدمة التقرير إحساسا بتصدي المجلس للتحديات الجديدة والمستمرة. ونحن نتطلع إلى وضع تقرير العام القادم بناء على ذلك عن طريق توفير تحليل أوفى لكيفية تناول المجلس للمسائل التي تعرض عليه – ما حقق فيه نجاحا، وما لم يحقق فيه نجاحا ولماذا. والتقرير هو فرصة المجلس لمخاطبة عموم أعضاء الأمم المتحدة بشأن المسائل الحيوية للسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالشفافية وأساليب العمل، نرحب بمذكرة الرئيس الصادرة في أيار/مايو ٢٠٠٢ بشأن التطورات الإجرائية. وكنا نحبذ بالفعل، لو أن مذكرة الرئيس تضمنت معلومات وتعليقات يمكن أن تدرج، بطريقة مفيدة، في التقرير السنوي نفسه – حيث أن الفرع الحالي بشأن هذه المسائل في المقدمة موجز جدا. ونحن نؤيد تأييدا تاما الرأي بأن التطورات الأخيرة في أساليب العمل يمكن أن تدون بطريقة ما.

وفي العام الماضي، كانت هناك تطورات مشجعة لزيادة تعزيز مشاورات الدول الأعضاء مع المجلس، بما في ذلك عقد اجتماع مشترك مفيد للفريق العامل المفتوح باب

العضوية والمجلس لمناقشة أساليب العمل. وكان هناك المزيد من الاجتماعات والجلسات الختامية المفتوحة باب العضوية. ومواقع رئاسات المجلس على شبكة الاتصالات العالمية كانت مفيدة جدا، على وجه الخصوص عندما كانت المعلومات تستحدث فيها. والرئاسة السنغافورية، على وجه الخصوص، عملت بشكل جاد لتحسين شفافية وفعالية مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس.

إن عملية المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات أخذت ترسخ أقدامها جيدا. ومرة أخرى، نقدر استجابات المجلس للشواغل التي أعرب عنها في العام الماضي بشأن هذه المسألة، بما فيها تلك التي أعرب عنها وفد بلدي. ونحن نرحب بالترتيبات المتعلقة بإجراء مشاورات بين الفريق العامل التابع للمجلس المعني بحفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات، الواردة في مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير. وهذا يوفر آلية إضافية لتلك الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١). وقد وجدنا أن الاجتماع المشترك مع البلدان المساهمة بقوات في تيمور الشرقية كان مفيدا، ولو أننا كنا نرحب بالمزيد من التفاعل مع أعضاء المجلس الحاضرين في الاجتماع.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن فرص إجراء مشاورات بين الأعضاء وغير الأعضاء لا تزال رسمية، في أغلب الأحوال، ومن بينها مجموعة تم فيها تفاعل محدود. وقد كان من الملائم تماما أن تفصح الدول الأعضاء أحيانا عن مواقفها الوطنية خلال تلك الاجتماعات. ومع ذلك، في مناسبات أخرى يمكن أن تجرى المناقشات بحرية أكثر. ونحن نقبل القول إن عبء تحسين نوعية هذه المناقشات يقع على عاتق الدول غير الأعضاء، كما يقع على عاتق الدول الأعضاء. ونحن نعترف أيضا بأن وقت المجلس محدود وأنه يواجه بعدد متزايد من المسائل المتزايدة التعقيد. والاستخدام الانتقائي للجان أو لأفرقة عمل إضافية، قد يساعد في هذا الشأن ويشجع، في الوقت نفسه، على مزيد من التفاعل بين أعضاء المجلس وغير أعضائه ذوي الشأن. ونحن نتساءل أيضا عما إذا كان التخطيط المادي لقاعة المجلس وفخامتها لا يمنعان حدوث المزيد من التفاعل المفيد.

إن الشفافية تزداد أهمية عندما تتعلق بأمور جوهرية. ولا تزال هناك مسائل بالغة الأهمية تجري خلف أبواب مغلقة. والبعثات الأقل حجما تواجه، بشكل خاص، صعوبة في البقاء على صلة بالتطورات الرئيسية، عندما يتطلب ذلك موارد محدودة خارج قاعة المجلس. وهناك حد أقصى للقهوة التي يمكن للمرء أن يشربها في اليوم. وفي هذا الصدد، الإبلاغ مقدما بموعد الإحاطات الإعلامية أمر مفيد.

وتظل المعضلة الأساسية قائمة. عندما لا يسمح لغير الأعضاء بحضور اجتماعات المجلس، فإن قدرتهم على الإسهام في مداولاته تعتمد على توفر بعض المعرفة بتلك المناقشات – وعندئذ تكون الفرصة للمساهمة في عمل المجلس بانتظار قرار بشأنها. وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد بعض الدول غير الأعضاء بطلب التعرف على وجهات نظرنا بشأن مسائل إقليمية تعرض على المجلس.

ونحن ندرك أن مشاريع نصوص تحتاج، أحيانا، إلى النظر فيها وراء أبواب مغلقة لصالح تحقيق توافق في الآراء. لكننا نحتاج إلى أن نذكّر أنفسنا بأن الشفافية والمشاركة رئيسيتان بالنسبة للمصداقية والفعالية. فالنظام الداخلي يقول إن المجلس يعقد جلسات علنية ما لم يقرر غير ذلك؛ والمناقشة العامة ينبغي أن تكون هي القاعدة وليس الاستثناء. وفي عام ٢٠٠١، كانت هناك ١٨٣ من المشاورات غير الرسمية بالمقارنة مع ١٥٩ اجتماعا علنيا. وفيما يخص الاجتماعات السرية، فإنها يمكن أن تكون أداة مفيدة لإشراك غير أعضاء المجلس، لكننا بحاجة إلى قواعد واضحة وموحدة للمشاركة.

وأخيرا، ليس هناك الكثير الذي يمكن قوله بشأن المحاولات الأخرى التي بذلت مؤخرا لإنشاء مجلس أكثر تمثيلا. وخلال العام، لم يتمكن الفريق العامل من إحراز أي تقدم بشأن الموضوع. وهذا يجيء في وقت لا يزال فيه المجلس يناضل لدراسة مسائل ذات أهمية حيوية، ربما أكثر من أي وقت مضى، لأعضاء الأمم المتحدة في مجموعهم. ويرى وفد بلدي أن مصداقية النظام المتعدد الأطراف ومصداقية المجلس ترتبطان ارتباطا وثيقا. ومكانة المجلس لن تعتمد، في نهاية الأمر، على كيفية ممارسته لعمله، وإنما على كيفية تشكيله. ومصداقيته ومقبوليته وفعاليته أمور تتطلب تغييرا في العضوية ليعكس واقع العالم الحديث. وهي تتطلب إنهاء حق بلد بمفرده في استخدام حق النقض تجاه العضوية الشاملة. ويعتبر وفد بلدي أيضا أنه سيجيء الوقت الذي نحتاج فيه إلى إعادة التفكير في التجمعات الإقليمية التي تمثل مفارقة تاريخية تعوق، بدلا من أن تساعد، البحث عن توافق الآراء الذي هو مظهر أساسي لهذه المنظمة الفريدة من نوعها.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إننا إذ نستعرض أنشطة مجلس الأمن خلال العام الماضي، منذ وقوع الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر، نعتقد أن المجلس، بشكل عام، عمل عملا جيدا في الاضطلاع بمهامه في صون السلم والأمن الدوليين. وأفضل مثال على ذلك جهوده في مكافحة الإرهاب حيث حظي المجلس بتعاون إيجابي من الدول غير الأعضاء. ويسرني أن أذكر أنه في حالة أفغانستان، أحرز تقدم ثابت في مجال إعادة البناء، بالتعاون مع البلدان المانحة، وفي استعادة الأمن، بدعم من البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء أيضا. وأنا أقدر غاية التقدير كون المجلس، بينما يحافظ على وحدته، لا يزال يتصدى للمسائل المعقدة، مثل الحالة في الشرق الأوسط والمحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أرحب بالتحسينات التي أدخلت على أساليب عمل المجلس.

ويسرني بوجه خاص أن يعكس تقرير مجلس الأمن هذه السنة جهود المجلس الرامية للاستجابة للانتقادات التي أعربت عنها الدول غير الأعضاء في المجلس خلال مناقشة هذا البند في الجمعية العامة السنة الماضية. ومع ذلك، أود أن أتقدم باقتراحين لمزيد من التحسين.

أولا، أرحب بجهود المجلس الرامية إلى زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء، مثلا، بعقد جلسات مفتوحة متواترة وكذلك جلسات متواترة مع البلدان المساهمة بقوات. غير أن الآلية الجديدة لعقد الجلسات المشتركة بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات، التي أدخلت في بداية هذه السنة، لا تزال تفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بكيفية عملها. وأود أن أطلب من المجلس إجراء مزيد من التحسينات بشأن هذا الموضوع. وترى الحكومة اليابانية أن الأداء الفعال لعملية من عمليات حفظ السلام لا يقتضي مشاركة تلك البلدان التي توفر أفراد الجيش والشرطة فحسب، ولكن أيضا البلدان التي تقدم الموظفين المدنيين أو التي تقدم إسهامات مالية كبيرة. ينبغي لنا دائما أن نأخذ في الحسبان أنه لا يمكن أن يكون أداء عملية من عمليات حفظ السلام سلسا إلا بالمشاركة المناسبة من تلك البلدان.

واقتراحي الثاني، يتصل ببعثات مجلس الأمن. وأفهم أن البعثات التي يوفدها مجلس الأمن يمكن أن تضطلع بدور هام في تحديد كيفية مشاركة الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تسوية الصراعات الإقليمية. ولكن من ناحية فعالية التكلفة، أعتقد أن من الضروري توفير الشفافية في التكاليف والمعايير اللازمة لتقرير متى وإلى أين ترسل بعثة من البعثات، فضلا عن تكوينها. فعلى سبيل المثال، ينبغي تقديم تفسير واضح للدول غير الأعضاء للسبب الذي جعل المجلس يرى

أن من الضروري إرسال بعثة إلى كوسوفو في ثلاث سنوات متتالية.

وإني أرحب بجهود المجلس الطوعية الرامية إلى تحسين أساليب عمله، رغم أني أجد من المؤسف أن المناقشة بين أعضاء المجلس أجريت على افتراض أن الحجم والتشكيل الحاليين سيظلان كما هما. إن التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين تتغير بسرعة كماً ونوعا، في حين أن النظام الحالي لصون السلم والأمن الدوليين تقوده الدول الخمس التي أوكلت إليها المسؤولية حين أنشئت الأمم المتحدة، قبل أكثر من نصف قرن مضى. وهذا بالتالي يجعلنا نتساءل عما إذ كان النظام الحالي أفضل خيار مناسب لضمان شرعية وفعالية المجلس. وكما ذكرت من قبل، إذ ما ألقينا نظرة إلى الوراء على أنشطة المجلس خلال السنة الماضية، يمكننا أن نرى أن المجلس الآن يتطلب المعرفة والخبرة في طائفة من المجالات تتسع دائما. فجهوده لمكافحة الإرهاب، مثلا، تشمل مجالات خبرة تتراوح من الأمن العام إلى التمويل الدولي. ولضمان تنفيذ القرارات التي يعتمدها مجلس الأمن، ينبغي، أيضا، تعاون كل الدول الأعضاء في طائفة واسعة من المجالات.

وبغية تفادي أي إمكانية لسوء الفهم، ينبغي أن أؤكد أنه لا شك لدي – وهذا من المحقق – في أن الأعضاء الخمسة الدائمين حاليا لديهم الرغبة في الإسهام في تحقيق السلم والأمن في العالم ولديهم القدرة على ذلك، وأنهم اضطلعوا بهذه المسؤولية بصورة حسنة. ولكن في هذا العصر الجديد، يجب أن أسأل بجدية: هل ليس من المهم بالنسبة للبلدان الأخرى التي لديها رغبة قوة وقدرة كافية مماثلة لرغبة وقدرة الأعضاء الدائمين الخمسة، أن تشارك أيضا بفعالية في الإسهام في تحقيق السلم والاستقرار في العالم، فتدعم بذلك شرعية وفعالية المجلس؟

وعلاوة على ذلك، بقبول عضوية سويسرا وتيمور – ليشتي، أصبح هناك ما لا يقل عن ١٩١ دولة عضوا في الأمم المتحدة. فمن ناحية الطابع التمثيلي للمجلس، كيف يمكن لنا الإبقاء على المجلس في حجمه وتشكيله الحالي، الذي يماثل ما كان عليه قبل نحو ٤٠ سنة، عندما لم يكن هناك سوى ١١٨ دولة عضوا؟ إن من الأساسي، طبعا، المحافظة على فعالية المجلس. ومع ذلك، أعتقد أن من الضروري بصورة متزايدة توسيع المجلس، مع إيلاء الاهتمام الواجب لضمان عدم التضحية بفعاليته.

وأعتقد أن الآراء التي أعربتُ عنها تشاطرني إياها معظم عضوية الأمم المتحدة. وحقيقة أن ٨٠ بلدا أشارت إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن خلال المناقشة العامة في الشهر الماضي تدعم هذا الاعتقاد. وكذلك في الإطار الأوسع المتمثل في تعزيز الأمم المتحدة، علينا أن نأخذ في الحسبان أن إصلاح مجلس الأمن لا يزال أحد أهم البنود في جدول أعمال الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام في تقريره عن هذا الموضوع ”لن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملا دون إصلاح مجلس الأمن“ (A/57/387، الفقرة ٢٠).

وفي البيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العام السابق، السيد هان سونغ – سو، لدى اختتام الدورة السادسة والخمسين، ذكر أن إصلاح مجلس الأمن لم يشهد في السنة السابقة تقدما يذكر (A/56/PV.112). وتشاطر اليابان العديد من البلدان فيما تشعر به الآن من إحباط. ولأنه كان يتعين على الأمم المتحدة أن تكرس نفسها لمكافحة الإرهاب خلال السنة الماضية، لم نتمكن من البناء على الزخم الذي تولَّد في مؤتمر قمة الألفية في السنة السابقة. وبالتالي فإن مما له أهمية زائدة أن ننشط مناقشتنا الآن. وإذ لاحظ رئيس الوزراء كويزومي أن المناقشة بشأن الإصلاح ستدخل سنتها العاشرة في العام المقبل، تعهد في بيانه الذي أدلى به في هذه القاعة في

أيلول/سبتمبر (A/57/PV.4) بأن اليابان تعتزم العمل جهد الطاقة لتحقيق تقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ويعتقد وفدي، كخطوة أولى تجاه إبرام صفقة إصلاحية شاملة، ينبغي لمناقشاتنا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن أن تركز الآن على مسائل مثل عدد المقاعد في المجلس الموسع. وبناء على تجربة وفدي في السنة الماضية، لا يمكننا أن نتوقع إحراز تقدم بتكرار مناقشتنا للأوراق الموجودة. ولذا فإننا نتطلع قدما إلى المشاركة الإيجابية من مكتب الفريق العامل، بقيادة رئيس الجمعية، يان كافان.

وبينما نواصل القيام بهذه المهمة، نعتقد أيضا أنه سيكون من المفيد إتاحة فرص للنظر في الموضوع من مختلف الزوايا، داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء، وبمشاركة أوسع من المسؤولين الحكوميين والأطراف الفاعلة غير الحكومية. وفي حالة عدم إحراز تقدم تجاه إصلاح مجلس الأمن، حتى بعد عشر سنوات من المداولات بشأن هذا الموضوع، قد يكون جديرا بالاهتمام النظر في تدابير لتحريك المناقشة إلى الأمام، مثلا، بعقد اجتماعات مع ممثلي الدول الأعضاء على المستوى السياسي.

لقد التزم رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. ويتوقف الأمر علينا في مواصلة جهودنا لبلوغ تلك الغاية. وتؤكد اليابان من جديد تصميمها على القيام بذلك تماما وهي مستعدة للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق هدفنا المشترك، إصلاح مجلس الأمن.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، ينبغي لي أن أعرب، بالنيابة عن وفدي، عن إدانة الهند التامة التي لا لبس فيها للعمل الطائش الشنيع، الذي ارتكب في بالي، إندونيسيا، وأسفر عن موت عدد كبير جدا من المدنيين الأبرياء على نحو مأساوي. وإننا نتوجه بتعازينا العميقة إلى حكومة وشعب إندونيسيا، وكذلك إلى أسر ضحايا هذه الحادثة المأساوية. ونؤكد من جديد تصميمنا على العمل بكامل طاقتنا مع المجتمع الدولي في الجهود الموحدة الرامية لمكافحة التهديد المريع الذي يشكله الإرهاب الدولي.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي للسفير بلينغا – إبوتو، رئيس مجلس الأمن، لعرضه تقرير المجلس (A/57/2، وCorr.1). كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ كلا من إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي على انتخابها لعضوية مجلس الأمن.

إن تحليلا للوثيقة الأساسية التي تشكل المرجع الأول للأمم المتحدة، أي الميثاق، يدل على أن ممارسة المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن مرتبطة بنظر الجمعية العامة في تقاريره. والفقرة ٣ من المادة ٢٤ والمادة ١٥ من الميثاق تقتضيان من المجلس أن يرفع تقارير سنوية، وأخرى خاصة إلى الجمعية العامة، كما تقتضيان من الجمعية العامة أن تتلقى التقارير السنوية والتقارير الخاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها. وقيام مجلس الأمن برفع تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للنظر فيه يرسي نمطا من أنماط المساءلة في العلاقة القائمة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

لذلك، فمن دواعي السرور أن نلاحظ أن تقرير مجلس الأمن هذا العام يمثل نهجا جديدا في معالجة نفس المسائل التي كانت قد أثيرت في هذه الجمعية بشأن مساءلة المجلس وشفافيته في أداء عمله باعتباره جهازا من أجهزة الأمم المتحدة. ويمثل الشكل الجديد الذي اتخذه التقرير، وأهم من ذلك، محاولة الإصلاح المفضية إلى مزيد من الشفافية والتشاور مع غير الأعضاء بشأن القضايا الأساسية، خطوتين هامتين في الاتجاه الصحيح.

وفي هذا الصدد، أود أن أسجل تقديرنا للدور الاستباقي الذي اضطلعت به سنغافورة بالقيادة الفذة للسفير محبوباني، في ضمان تنفيذ الكثير من الأفكار التي أثيرت في الجمعية العامة لتحسين أداء مجلس الأمن. ومن المسلم به، أنه لا يتوقع لجهود عضو واحد أن تنجح دون تعاون الأعضاء الآخرين. وقد أسهم أعضاء مجلس الأمن الحاليون كافة بلا شك في بدء التغييرات في المجلس، ونود أن نهنئ كلا منهم على جهودهم. كما أود أن أشكر الأمانة العامة على إعدادها تقريراً أقصر وأوجز وأكثر تركيزا عن أعمال مجلس الأمن.

إن الوثيقة S/PV.4616، التي تتضمن المحضر الحرفي المؤقت للجلسة التي عقدها مجلس الأمن للنظر في مشروع تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، تقدم صورة قيمة للتعاون والجهد المبذول من أجل الإصلاح المتوخى في عمل المجلس. وقد وصف السفير محبوباني مجلس الأمن، من خلال رؤيته النابعة من الداخل، بأنه أحد أكثر المؤسسات المحافظة في العالم اليوم. وليس من اليسير إدخال إصلاح على هذه الهيئة التي لم تتغير تركيبتها منذ نشأتها قبل أكثر من ٥٠ عاما. ومن المهم أن يستجيب المجلس أيضا للنداءات الداعية للإصلاح في المنظمة التي شرعت في تنفيذ تدابير الإصلاح في سائر أجهزتها الرئيسية الأخرى.

وإننا نتفق مع السفير محبوباني تماما في دعوته إلى ضرورة إضفاء الصفة الرسمية على نظام القرعة لترتيب قائمة المتكلمين في الجلسات العلنية. ولا بد أن هناك وسيلة لتنظيم هذه العملية، وإن كنا لم نتبينها بعد. كما أن توحيد تسميات مختلف أنواع الجلسات التي يعقدها المجلس سيكون إجراء مفيدا آخر. وبالتدقيق في الوثيقة S/2002/603، المعنونة مذكرة من رئيس مجلس الأمن حول التطورات الإجرائية التي استحدثت في المجلس في عام ٢٠٠١، يتبين لنا مدى تعدد أشكال الجلسات، وترتيب المتكلمين والإبداعات التي أدخلها المجلس في هذا الصدد خلال الفترة قيد الاستعراض.

ونحن نقدر تماما الملاحظة التي أبداها السفير ليفيت، ممثل فرنسا، في كلمته خلال جلسة مجلس الأمن التي نوقش فيها التقرير، إذ قال إن المجلس قد انتقل من فترة سبات إلى فترة تغير سريع (انظر S/PV.4616، ص.٧). وفي عام ٢٠٠١، عقد المجلس ١٩٢ جلسة علنية، وهو أكبر عدد من الجلسات التي عقدها المجلس منذ نشأته. والأكثر أهمية، أن ١٥٩ جلسة من الجلسات تلك كانت جلسات علنية، وهو رابع أعلى رقم للجلسات العلنية خلال سنة واحدة في تاريخ المجلس. وتلك بداية طيبة على طريق الشفافية.

إننا ندعو إلى زيادة عدد الجلسات المفتوحة، التي يسمح فيها بمشاركة غير الأعضاء في المناقشات، بما يتيح إيصال آراء العدد الأكبر من الدول ومراعاة تلك الآراء عند نظر المجلس في القضايا الحيوية ذات الأبعاد العالمية. وإن تحسين تنظيم الشكل الذي يعلن به عن برنامج العمل الشهري مسبقا، والمعلومات التي تدرج في موقع مجلس الأمن على الإنترنت وفي مواقع بعثات الدول الأعضاء التي تتولى رئاسة المجلس خلال شهر معين، والجلسات الختامية، تمثل كلها تطورات إيجابية في السعي إلى تحقيق الشفافية في عمل المجلس.

وقد تحدث السفير غرينستوك، ممثل المملكة المتحدة، عن ضرورة تقييم نوعية أعمال المجلس وليس كميتها فحسب. ونحن نوافق على تلك الملاحظة. وقد تحرك المجلس بسرعة وحسم في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واتخذ القرارين ١٣٦٣ (٢٠٠١) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) والقرار التاريخي ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فضلا عن الجزاءات ضد الطالبان التي فرضت في إطار القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣(٢٠٠٠). وفي كانون الثاني/يناير

٢٠٠٢، اتخذ المجلس قراره ١٣٩٠ (٢٠٠٢) للتصدي للخطر الذي تمثله الطالبان وتنظيم القاعدة. كما أنشأ المجلس لجنة مكافحة الإرهاب، التي شرعت في عملها بالروح والدينامية اللتين يقتضيهما الموقف. كما أن مشاركة المجلس النشطة في إنشاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، وتنسيق دور حفظة السلام في حالات الصراع المختلفة في أفريقيا وغيرها كانت جهودا قيمة ساعدت في إطفاء النيران المتأججة في كثير من تلك المناطق.

ولا تزال بعض أعمال المجلس تقتضي قدرا أكبر من الوضوح والإنصاف وتحديد الهدف. وعلى سبيل المثال، فإن الدور الذي يقوم به المجلس في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء للعراق، والذي يقرر أعضاء المجلس بمقتضاه العقود التي يوافَق عليها والعقود التي تعلق، قد أفضى إلى وضع يعطل تنفيذ ٨٦٦ عقدا تبلغ قيمتها الإجمالية ٢,٧ مليار دولار، وذلك اعتبارا من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، دون أن يكون ثمة سبيل فعال أو مستقل لتحسين هذا الوضع. وعلى سبيل الاستعجال وبروح التعاطف مع شعب العراق، لا بد من دراسة أسباب النقص في صادرات النفط العراقية، مما أدي إلى تعطيل توريد ما مقداره ٢,٥٦ مليار دولار من السلع الإنسانية.

ولئن كانت جهود الإصلاح التي شرع فيها غير الأعضاء أساسا لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في عمل المجلس، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، فلا ينبغي بأي حال من الأحوال اعتبار أن عملية الإصلاح قد اكتملت أو أنجزت بالكامل. ونحن نحث مجلس الأمن على جعل الشفافية عنصرا أساسيا من عناصر عمله. وينبغي أن يبذل جهد كبير من أجل جعل الجلسات المغلقة هي الاستثناء. وإننا نوافق تماما على رأي السفير غرينستوك ومفاده أنه يمكن جعل كل جلسات المجلس مفتوحة فيما عدا تلك التي يجري التفاوض فيها على نصوص قرارات أو التي تناقش قضايا تستدعي السرية.

ومن الطبيعي تماما في ظل كثرة الصراعات الناشئة في أعقاب الحرب الباردة، أن يتضخم دور مجلس الأمن وجهوده إسهاما في تسوية تلك الحالات. ولئن كانت المسؤولية الأولي للمجلس تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، فمن الضروري أن يدرك المرء القيود العملية والواقعية للمشاركة في كافة الحالات، لا سيما تلك التي يمكن أن تحتويها الأطراف المعنية نفسها بشكل أفضل. وهنا أيضا، نوافق على رأي السفير غرينستوك من أن هناك بعض القضايا التي لا يستطيع المجلس أن يجد لها حلا، وأن إبعادها عن المجلس، في رأيه، هو الطريق السليم لحلها.

كما أننا نقدر الروح التي تكمن وراء الجهود المبذولة في إطار ما أصبح يعرف بصيغة أريا بغية تحقيق تفاعل أكبر غير رسمي بين المجلس وممثلي المنظمات التي يمكن أن تقدم إسهامات قيمة في أعمال المجلس. ومن الأمثلة البارزة على جدوى الاجتماعات التي تعقد في إطار هذه الصيغة، التي أشار إليها رئيس مجلس الأمن في مذكرته بشأن الشفافية في المجلس، الاجتماع الذي عقد في ٦ آذار/مارس ٢٠٠١ مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي. وهناك اجتماعات أخرى في إطار صيغة أريا استغلتها رئاسات المجلس لتيسير عقد لقاءات بين أعضاء المجلس وممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية. وهذا اتجاه مستصوب عندما يتناول في الأساس قضايا اجتماعية واقتصادية يمكن أن تؤثر في التقييم الشامل للمجلس لبعض الأوضاع. ومع ذلك، فعندما يتعلق الأمر بمسائل سياسية معقدة طال بها الأمد وتنطوي على حساسية وانعكاسات مثيرة للخلاف، يحسن بالمجلس أن يتوخى قدرا أكبر من الروية والحذر.

ورأينا المدروس – وأنا متأكد من أن العديد من الأعضاء الآخرين يشاطروننا هذا الرأي – هو أنه في أي جهد لزيادة الشفافية، لا يجوز أن تكون صيغة آريا سببا في طغيان الصبغة الذاتية وإثارة الخلاف، الأمر الذي قد يضر في نهاية الأمر أكثر مما يفيد في علاج المسألة التي تسعى زعما إلى حسمها. ولا يجوز أيضا أن تكون سببا في إشاعة الفرقة بين أعضاء المجلس. ونود أن نوصي بإعداد العدة سلفا لقواعد صارمة تحكم المسائل التي قد تستدعي عقد مثل هذه الاجتماعات، واختيار الأطراف المشاركة في الإحاطات، وأخذ آراء الدول الأعضاء، إن وجدت، وذلك قبل الإقدام على أية مبادرة من هذا النوع في المستقبل. فهذا من شأنه أن يمثل جهدا صادقا في سبيل تحقيق الشفافية. وإلا فإن السؤال عن سبب عدم عقد اجتماعات وفقا لصيغة آريا بشأن قضايا يمثل أعضاء المجلس أنفسهم طرفا فيها، سيصبح بحق سؤالا محيرا.

وبغض النظر عن العيوب التي تشوب إجراءات الإبلاغ والاجتماعات التي تعقد وراء أبواب مغلقة، فهناك عيب دفين، علة تكشف عن الافتقار إلى الرؤية الأخلاقية والروح الديمقراطية في التمثيل في مجلس الأمن. فالكثير من المشاكل التي تواجهنا اليوم تُعزى إلى الطريقة التي يتشكل بها مجلس الأمن. فمن الواضح أن هيكل المجلس وتكوينه أصبحا لا يمتان بصلة إلى الحقائق على أرض الواقع، و لم يعد لهما القدرة على الوفاء بتطلعات وتوقعات العضوية العامة والمجتمع الدولي ككل.

والحل يكمن في عملية شاملة لإصلاح المجلس وإعادة تشكيله. ولقد قيل الكثير وكتب الكثير عن هذا الموضوع، ولا يزال توافق الآراء بعيد المنال في مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية. ولكن هناك اتفاقا عاما بشأن نقطة واحدة، ألا وهي أن مجلس الأمن بتكوينه الحالي ليس ممثلا للأعضاء، ولا يواكب مقتضيات العصر، ولا يعبر بأي حال عن عالم طرأت عليه تغيرات جذرية على امتداد أكثر من ٥٠ سنة انقضت بعد توقيع ميثاق سان فرانسيسكو. وحقيقة أن البلدان النامية التي تشكل الأغلبية العظمى من عامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تجد لنفسها مكانا في فئة الأعضاء الدائمين، وبصورة عامة لا تمثل تمثيلا كافيا في فئة الأعضاء غير الدائمين، ليس من شأنها إلا تسليط مزيد من الضوء على الطبيعة غير التمثيلية وغير المتوازنة لهيئة مسؤولة، بحكم تعريفها، عن صون السلام والأمن الدوليين، ولكنها في واقع الأمر غير معدة كما يجب للقيام بذلك بما يرضي أعضاء المنظمة. وأعمال المجلس لا يمكن أن تكتسب شرعية لا يملكها المجلس ذاته بحكم تكوينه وأساليب عمله.

ولا يكاد يكون هناك خلاف بين الدول الأعضاء في أن المجلس يحتاج إلى إصلاح حتى يعكس بصورة أفضل الواقع العالمي الراهن؛ إصلاح يضفي التوازن والطابع التمثيلي والصفة الشرعية على المجلس، ويعبر عن الواقع المعاصر؛ إصلاح لا يكون جزئيا ولا متحيزا – فهذا ليس من شأنه سوى تكريس الطابع غير التمثيلي للمجلس، بل وزيادة تقويض مصداقيته؛ إصلاح يكون شاملا ويتضمن زيادة عدد أعضاء المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وتحسين أساليب عمله وإصلاح عمليات صنع القرار فيه. وأي إصلاح لا يتضمن هذه العناصر الأساسية لن يكون إصلاحا في تقديرنا.

وقد أتيحت لنا الفرصة في عدة مناسبات في الماضي لأن نوضح موقف الهند من مسألة إعادة تشكيل مجلس الأمن، ولن نخوض الآن في تفاصيل هذه المسألة. ومع ذلك، نود التحذير من إغراء اللجوء إلى الحلول الجزئية والمتحيزة. وبعد أن كدحنا طوال تسع سنوات، فلو كنا سنتفق على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في الفئة غير الدائمة وحدها، أو لو كنا سندخل مجرد تغييرات شكلية على أساليب عمله، فإننا بذلك نكون قد ألحقنا ضررا بالغا لا بأنفسنا فحسب

بل بالمنظمة ككل. فالزيادة مطلوبة في كل من فئتي العضوية في مجلس الأمن، وأية محاولة للقيام بغير ذلك ستعني أننا نتخاذل عن التصدي للقضايا الرئيسية التي تواجهنا، وليس هذا فحسب بل وسنديم نظاما دوليا يتسم بعدم الإنصاف.

أما عن الفريق العامل، فإننا نلاحظ أن دوراته واجتماعاته أقل كثيرا هذا العام مما كانت عليه في الماضي، مما يعكس حالة الضجر الراهنة التي تسود بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، كان هناك تقدم في ممارسات عمل المجلس. وأخص بالذكر، في هذا الصدد، التفاعل المعزز بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وهو تفاعل نود أن نراه مستمرا ومتوسعا ومثمرا في السنوات القادمة. وستظل الهند ملتزمة بتطوير هذا النهج.

لقد اقتصرنا عمدا على الإشارة بإيجاز شديد إلى المبادئ الأساسية التي ينبغي، في اعتقادنا، أن يرتكز عليها إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وسوف يشارك وفد بلادي، ويساهم، في بحث مسائل محددة في هذا الصدد، عندما يشرع الفريق العامل في إجراء مناقشة تفصيلية بشأنها في العام المقبل. ويكفي أن أقول الآن إن الهند ستظل ملتزمة بالاستجابة للنداء الذي وجهه زعماء العالم في إعلان الألفية، بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه، وإن الفريق العامل، في رأينا، هو الأداة المشروعة للقيام بهذا الإصلاح. ونرحب بكل الاقتراحات البناءة التي تهدف إلى دفع عملنا إلى الأمام، وسنكون سعداء بالتعاون مع مكتب الفريق العامل المفتوح العضوية وسائر أعضائه من أجل بلوغ تلك الغاية.

كما نود أن نسجل تحفظاتنا بشأن الحاجة إلى أن ينفق مجلس الأمن كل هذا الوقت على مسائل مواضيعية مثل المرأة والصراع المسلح، والأطفال والصراعات المسلحة وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وكلها مسائل تتعلق بإدارة الصراع، وبالتالي فإنها تخرج عن نطاق ولاية المجلس. وهذا التعدي على مجالات مخصصة لهيئات أخرى في الأمم المتحدة مختصة بمعالجة الكثير من هذه المسائل المواضيعية يمكن التغاضي عنه إذا كانت المناقشات قيمة مضافة. ولكنها للأسف لا تضيف شيئا للمعايير التي حددها القانون الدولي، ولا لممارساته.

ختاما، أود أن أؤكد أن عملية إدخال إصلاحات وتغييرات في أساليب عمل المجلس عملية جديرة بالملاحظة وجديرة بالثناء. وبينما نرحب بما اتخذ من إجراءات، نتطلع إلى مواصلة هذه العملية. فلا ينبغي أن ينظر إلى المجلس على أنه جزيرة منعزلة في مبعدة عن مقتضيات الديمقراطية. ومحاولات إصلاح المجلس وزيادة المشاركة فيه يجب أن ينظر إليها من هذه الزاوية.

السيد نغو دوك ثانغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أنضم إلى سائر المتكلمين في الإعراب عن تعازينا القلبية لحكومة إندونيسيا ولأقارب جميع ضحايا الهجمة الإرهابية الوحشية التي وقعت في بالي يوم السبت الماضي. ونحن ندين تلك الهجمة بأشد العبارات.

إن وفد فييت نام يعلق أهمية كبرى على البندين قيد النظر من بنود جدول الأعمال: عمل مجلس الأمن، وإصلاحه. وأود أن أشيد بالسفير كيشور محبوباني وموظفيه على دورهم في تجميع التقرير الموجز والوافي (A/57/2 و Corr.1) الذي يشمل أعمال مجلس الأمن للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وبالنظر إلى عدد المسائل الواردة في التقرير، يود وفد بلادي أن يدلي ببعض الملاحظات عن عدة مواضيع نرى أنها ذات أهمية حيوية.

في رأينا أن عمل مجلس الأمن حقق بعض النتائج الإيجابية في صون السلام والأمن في تيمور الشرقية

وأفغانستان وأجزاء من أفريقيا ومنطقة البلقان، وخاصة في تولي مسؤوليات جديدة رئيسية في مكافحة الإرهاب العالمي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية. ففي أعقاب تلك الهجمة الإرهابية مباشرة، اتخذ مجلس الأمن قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأنشأ لجنة مكافحة الإرهاب التي كُلفت برصد تنفيذ ذلك القرار. وشرعت تلك اللجنة في مباشرة عملها بجدية، وسارعت بإسداء التوجيه للدول الأعضاء عن كيفية الإبلاغ عن الخطوات التي تتخذها تنفيذا للقرار.

ونقدر الاهتمام الذي توليه منظومة الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن خاصة لمختلف جوانب الأزمة الأفغانية.

ولقد ساهم المجلس إسهاما كبيرا في إعادة السلام إلى البلد وفي مساعدة الأفغان على تشكيل حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة وعلى البدء في العمير الوطني بعد أكثر من عقدين من الحرب والإرهاب والمعاناة والبؤس.

إن إعلان استقلال تيمور - ليشتي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ هو قصة نجاح أخرى حقيقية للأمم المتحدة، يجب فيها الإشادة أيضا بعمل مجلس الأمن.

ولكن بالرغم من الترحيب بالنتائج المشجعة لأعمال المجلس لا يمكننا الإخفاق في الإشارة إلى الأزمة المطولة في الشرق الأوسط. فبرغم الأهمية التي أولاها المجلس في العام الماضي للأزمة المستمرة، من المؤسف أن السياسة العدوانية المستمرة للحكومة الإسرائيلية من جهة والافتقار إلى تدابير مستمرة من مجلس الأمن من جهة أخرى لم تسمح بتنفيذ عدد من قرارات مجلس الأمن بشأن هذه القضية. ونتيجة لذلك، لا تزال الحالة في المنطقة متقلبة، ويبدو أن إمكانية إحلال السلام الدائم أبعد من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، يعتقد وفدي أن من الضروري أن تمتثل كل دولة عضو في الأمم المتحدة لقرارات مجلس الأمن، حتى لا نترك الانطباع بوجود كيل بمكيالين في أعمال المجلس.

وفيما يتعلق بأعمال المجلس، يسرنا أن نلاحظ أن المجلس أجرى عددا من التغييرات المفيدة في أساليب عمله، مثل زيادة عدد الاجتماعات العلنية؛ وجلسات الإحاطة الإعلامية المقدمة في نهاية رئاسة المجلس الشهرية، والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات؛ والمناقشات المفتوحة للدول غير الأعضاء في المجلس. وإلى جانب اجتماعات المجلس التفاعلية مع ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين ومع الأمين العام نفسه، وكذلك المناقشات الموضوعية والمناقشات الختامية لأعمال مجلس الأمن، يمكن لكل هذه الممارسات أن تسهم في تعزيز الشفافية وإمكانية مساءلة المجلس على أعماله لجعل هذا الجهاز أكثر فعالية وديمقراطية.

ونرحب بالتدابير الإضافية التي تمكِّن الدول غير الأعضاء في المجلس من أن تشارك بنشاط أكبر في مناقشة أهم القضايا، إذ أننا على اقتناع بأن ذلك سيساعد المجلس على التزود بوسائل أفضل للتعامل مع الأزمات عندما تنشب في المستقبل.

ويضم وفدي صوته إلى صوت المتحدثين الآخرين في مطالبة المجلس بإجراء تقييم ناقد لفعالية الجزاءات المفروضة على دول أعضاء، والتي تسببت في معاناة جسيمة للأبرياء، خاصة للنساء والأطفال. ونحن نرى أن الجزاءات أصبحت بالية ويجب ألا تستخدم إلى ما لا نهاية. وفي هذا الصدد نرحب بقرار المجلس رفع الحظر المفروض على السودان وندعوه إلى القيام بالشيء ذاته في حالة العراق.

لقد أولى بلدي دائما اهتماما خاصا لإصلاح مجلس الأمن، حيث أنه يشكل حجر الزاوية في مجمل عملية إصلاح الأمم المتحدة. ولذلك نود أن نكرر موقفنا الداعي إلى ضرورة تسريع هذه المهمة الملحة، حيث أن الافتقار إلى

التقدم الملموس في المجالات الأساسية للإصلاح، برغم مرور تسع سنوات من المناقشة، كان بلا شك أمرا محبطا. صحيح أن القضايا ذات طابع معقد وحساس، وهو ما يجعل مهمة التوصل إلى الاتفاق تحديا هائلا، إلا أنه ليس بوسع الأمم المتحدة أن تخفق في هذه المهمة الهامة، وإلا فإن مصداقية المنظمة بأكملها ستتعرض للخطر. ويكرر وفدي دعمه للرأي بأنه ينبغي لجميع البلدان أن تبذل جهودا أقوى لدفع عجلة عملية إصلاح مجلس الأمن، على النحو الوارد في إعلان الألفية.

وتعتقد فييت نام أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون شاملا وينبغي السعي إلى تحقيق ذلك في سياق تعزيز سلطة الجمعية العامة، وأن يستند إلى مبادئ الشفافية والديمقراطية، وأن يتم بشكل ينسجم تماما مع هدفه الجوهري. ويجب أن تتجلى في الإصلاح المكونات الثلاثة الأساسية لهذه العملية: زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، وعملية صنع القرار؛ وأساليب العمل. ونعتقد بأن من الملح والضروري أن نصحح الاختلال الراهن من خلال كفالة تمثيل جغرافي أكثر توازنا وإنصافا ومن خلال زيادة مشاركة البلدان النامية والأطراف الفاعلة الإقليمية الناشئة ومراكز القوة الاقتصادية.

ومن المهم أن نضمن انعكاس مصلحة جميع الأمم بالقدر الكافي في تشكيل مجلس الأمن، تمشيا مع الطابع المعقد لعالم شهد تطورات كبيرة، كماً ونوعا على حد سواء، في العلاقات الدولية.

ونؤيد فكرة زيادة عدد أعضاء كلتا الفئتين – العضوية الدائمة وغير الدائمة – ونعتقد أنه ينبغي الاعتراف كما يجب بتحسين إجراءات عمل المجلس وعملية صنع القرار فيه، حتى يصبح أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية، وأفضل استعدادا لمواجهة التحديات الأمينة للقرن الحادي والعشرين.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بتهنئة ألمانيا وإسبانيا وباكستان وأنغولا وشيلي على انتخابها لعضوية مجلس الأمن. وأرجو أن يساهم الأعضاء الجدد غير الدائمين في تعزيز الانفتاح والشفافية والصفة التمثيلية للمجلس إلى أقصى حد ممكن في إطار الهيكل الحالي لهذا الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأعضاء المنتهية عضويتهم على مساهمتهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن خالص تعزيتي لحكومة وشعب إندونيسيا، وكذلك لأستراليا والبلدان الأخرى التي فقدت مواطنين لها في المأساة الإرهابية التي وقعت أخيرا في بالي. ونأمل أن تطال يد العدالة مرتكبي هذا العمل البشع عن قريب.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للسفير مارتن بلنغا – إبوتو، الممثل الدائم للكاميرون والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن أمام الجمعية العامة. وهل لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفود التي هنأت باكستان على انتخابها لعضوية المجلس للعامين المقبلين.

وأود بدوري أن أهنئ أنغولا وشيلي وإسبانيا وألمانيا على انتخابها في الشهر الماضي لعضوية المجلس. ونتطلع إلى العمل عن كثب معها وكذلك مع أعضاء المجلس الآخرين في سعينا المشترك لتحقيق السلم والأمن العالميين. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالأعضاء المنتهية ولايتهم في المجلس على مساهماتهم الهامة في أعماله.

هذا العام، عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن، المقدم وفقا للمادة الخامسة عشرة من الميثاق، في شكل جديد محسَّن، مع ملخص تحليلي. ونحن نقدر الجهد الواعي الذي بذل لخفض حجم التقرير وتجنب التكرار، وأيضا الدور

النشط الذي قام به الأعضاء غير الدائمين بالمجلس في إجراء هذه التحسينات.

أولا، أود أن أشير إلى نجاحات المجلس الواضحة. ورقابة المجلس ودعمه لعدد من عمليات حفظ السلام – وعلى وجه الخصوص في تيمور ليشتي وسيراليون – كانا من أوضح مظاهر الأمن الجماعي، كما تصورها ميثاق الأمم المتحدة. لقد تعلم مجلس الأمن، والأمم المتحدة، على حد سواء، دروسا مناسبة من الماضي. ونأمل أن يعمل المجلس، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات معا، في المستقبل، أيضا، لضمان التحقيق الفعال للأهداف الأكبر المتعلقة باستعادة وحفظ السلم والأمن في أجزاء كثيرة مضطربة من العالم.

خلال العام الماضي أسهم مجلس الأمن إسهاما كبيرا في مكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك اعتماد أحكام لوقف تمويل ودعم الإرهاب عن طريق لجنة مكافحة الإرهاب. واضطلع مجلس الأمن بدور أيضا في توجيه الأحداث في أفغانستان. ومع ذلك، تظل كل الجهود لبناء السلم واستعادة الأمل في أفغانستان معرضة للتهديد ما دام المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، عاجزا عن تعزيز السلم والأمن وإحلال سلطة الرئيس كرزاي في كل أجزاء ومناطق أفغانستان. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل باكستان حث مجلس الأمن والأمين العام، والدول الكبرى أيضا، على الإذن بانتشار قوات دولية إضافية، على وجه الخصوص في مراكز الأقاليم. ومن المحتم على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء مبكرا حاسما لهذا الغرض.

أزمة الشرق الأوسط ومأساة الشعب الفلسطيني المطولة ما زالتا تتحديان مصداقية مجلس الأمن. لقد حقق مجلس الأمن هدفا هاما عندما أصدر القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، بإنشاء إطار لحل عادل ودائم شامل للصراع العربي – الإسرائيلي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. ولكن منذ ذلك الوقت أصبحت مناقشات مجلس الأمن، في مواجهة الغزوات العسكرية الإسرائيلية المتكررة، والتدابير العقابية، والخنق الاقتصادي للشعب الفلسطيني، والعنف المتصاعد في الأراضي المحتلة، مجرد ملهاة تستخف بالدور الذي صوره الميثاق له.

ومن بين أكثر أوجه فشل المجلس وضوحا عجزه حتى عن عكس اتجاه التهديد الذي يتعرض له السلم في جنوب آسيا، مع أن المأساة الهندية – الباكستانية، والنزاع الكامن بشأن جامو وكشمير تظل مدرجة على جدول أعمال المجلس. ومع مليون فرد من القوات الهندية المنتشرة على امتداد الحدود الشرقية الباكستانية وخط المراقبة في كشمير؛ ومع التهديدات المتكررة من نيودلهي بالحرب واستخدام القوة ضد باكستان؛ وتحول التراشق بالمدفعية والأسلحة الصغيرة إلى مظهر يومي على خط المراقبة، لا يمكن أن يكون هناك تهديد أوضح ولا أكثر واقعية للسلم والأمن الدوليين، حتى إذا نحينا جانبا الخطر الناجم عن كون البلدين المتخاصمين يحوزان أسلحة نووية.

إن ميثاق الأمم المتحدة يقضي بأن مجلس الأمن في حالة أي انتهاك للسلم أو تهديد باستخدام القوة، يتناول الحالة لاستعادة ذلك السلم وذلك الأمن. ومسؤولية المجلس عن منع نشوب الصراعات في جنوب آسيا، التي تسمى بـ ”أخطر مكان في العالم“ واضحة وماثلة. ومع أن انتباه المجلس استرعي للأزمة بشكل متكرر خلال العام، بما في ذلك عن طريق الأمين العام نفسه، فإن المجلس ظل دون حراك. ولم يتسن حتى عقد اجتماع على صيغة أريا لهذا الغرض. وقد تكون الحرب قد تم تجنبها بالدبلوماسية النشيطة لبعض الدول الكبرى، لكن لا المجلس ولا المجتمع الدولي يمكنه أن يتحمل الاستعاضة عن حل الصراع بإدارة الصراع.

خلال مناقشة مجلس الأمن بشأن هذا التقرير، أشار السفير محبوباني، ممثل سنغافورة إلى ''يتامى'' المجلس – الشعوب التي تعهد المجلس بأن يعمل بالنيابة عنهم، ولكنه لم يفعل قط. ومن أبرز هؤلاء اليتامى أبناء شعب جامو وكشمير. لقد أصدر المجلس سلسلة من القرارات التي تحدد إطارا واضحا لحسم مصير كشمير السياسي وفقا لرغبات الشعب الكشميري المعرب عنها بحرية، عن طريق استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة. وهذه القرارات لا تزال باقية دون تنفيذ.

والمجلس ينبغي ألا يغفل عن الانتقاص من مصداقيته نتيجة عدم الامتثال لقراراته. وقد ذكّر المجلس بهذا بطريقة مقنعة في الأسابيع الأخيرة. وعدم الفعالية والضعف لا يترتبان فقط عن عدم توفر التصميم والإرادة لضمان الامتثال لبعض قرارات مجلس الأمن؛ بل يدل عليهما أيضا قبول وتطبيق المعايير المزدوجة والتمييز. وقرارات المجلس تمثل الشرعية الدولية؛ ويجب أن تحترم احتراما شاملا من كل الأطراف في كل المناطق في كل الظروف.

وأوجه فشل المجلس لا ترجع أساسا إلى عيوب في إجراءاته أو في هياكله. بل ترجع أساسا إلى تقصير في التزام الدول الأعضاء، فرادى وجماعات، بتنفيذ سياساتها والتمسك بمصالحها الوطنية المشروعة بشكل حازم وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ونحن مقتنعون بأن حالات التخلي عن المبدأ، التي تشاهد في المجلس من شأنها أن تصبح حالات منعزلة ولا تحدث مرارا إذا ما كان للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلا. ولذلك تواصل باكستان تأييد توسيع عضوية مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، سنواصل مقاومة توسع مراكز التمييز التي يمثلها الحكم التعيس الخاص بالدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن وحق النقض الخاص بها. ومن الواضح أن توافق الآراء في إطار الجمعية العامة، في الوقت الحاضر، يؤيد توسيع العضوية فقط بالنسبة للأعضاء غير الدائمين، المنتخبين بالمجلس.

لقد بُذلت جهود مطولة لتحسين أساليب عمل المجلس، وشفافيته وفعاليته. ونحن نقدر هذا. ونؤيد توصية الأمين العام بأن الممارسات المحسنة ينبغي أن تقنن الآن.

ونرحب أيضا بالجهود التي بذلت مؤخرا لجعل المجلس يعمل بشفافية وشمولية أكبر لسائر أعضاء الأمم المتحدة. والمادة الثامنة والأربعين من النظام الداخلي المؤقت للمجلس تنص بالتحديد على ما يلي: ''تكون اجتماعات مجلس الأمن علنية ما لم يقرر المجلس غير ذلك''. وبالرغم من الزيادة في عدد المناقشات العلنية والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، فإن قرارات المجلس لا تزال توضع، في أغلب الأحوال، وراء أبواب مغلقة. وفي بيان إلى المجلس في ١٩٩٤، وصف ممثل لأحد الأعضاء الدائمين الخمسة تلك المشاورات الرسمية بالكلمات التالية:

> ''الجلسات غير الرسمية ليست جلسات حقيقية للمجلس على الإطلاق. فهي لا وجود رسميا لها، ولا تعطى رقما. ومع ذلك، تجرى جميع أعمال المجلس في هذه الجلسات (S/PV.3483، ص ٢).

والحجة بوجود نوع من التوازن بين الكفاية والشفافية حجة زائفة باعتقادنا والواقع أنه يمكن الاحتجاج بطريقة أكثر إقناعا بأن المبدأ الولسوني بأن ''المواثيق العلنية يتوصل إليها بطريقة علنية'' هو المبدأ الذي سيعزز فعالية المجلس والتطبيق المتسق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أن الجمعية العامة، وهي أكثر أجهزة الأمم المتحدة عالمية وتمثيلا، ينبغي أن توصي مجلس الأمن بالتدابير التالية.

فأولا، ينبغي تدوين التحسينات التي طرأت على أساليب عمل المجلس، وفق ما أوصى به الأمين العام. وثانيا، ينبغي التقيد بالمادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن بروحها ونصها. وثالثا، ينبغي إعداد مدونة بقرارات مجلس الأمن التي لم تنفذ للآن. ورابعا، ينبغي أن يضطلع مجلس الأمن، متعاونا مع الأمين العام، ببحث دقيق في كيفية الاستفادة القصوى من أحكام الفصل السادس من الميثاق في تعزيز الحل السلمي للصراعات والمنازعات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.